

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير.

الموضوع:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية - البويرة.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر.

تخصص: إدارة مالية.

تحت إشراف الأستاذة:

د. صبايحي نوال.

من إعداد الطالبين:

- سمير حماد.

- يوسف رميلي.

لجنة المناقشة:

د. محفوظ بصيري.....رئيسا.

د. صبايحي نوال.....مشرفة ومقررة.

د. يحيى سمير.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2018/2017

... شكر وعرفان ...

نحمد الله عز وجل، حمدا كثيرا، بحمده سبحانه الذي منحنا القوة و العافية و الإرادة طيلة مشوارنا الدراسي، و وفقنا لإتمام هذا العمل، و صلى الله على سيدنا محمد و آله وصحبه.

كما نتقدم بشكرنا الخالص لكل من أمدنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة "صباحي نوال" معبرين لما نحن كل معاني الاحترام والتقدير ، ونسأل الله أن يجزيها عنا خير الجزاء لما قدمته لنا من إرشادات وتوجيهات .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدموه لنا من تصحيحات وتوجيهات.

نشكر السيد المشرف " بشركة استغلال و تسيير المحطة البرية بالبويرة " الذي دعمنا وقدم لنا جميع المعلومات القيمة التي ساعدتنا في انجاز هذا العمل جزاه الله خيرا .

وأخيرا أشكر جميع من ساهم أو قدم لنا يد المساعدة سواء من

بعيد أو من قريب حتى نهاية هذا العمل .

شكرا ألفه شكر

...الإهداء...

أحمد الله و أشكره حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمه ومنه
وكرمه أن وفقني لانجاز هذا العمل
أهديه إلى من قال فيهم الرحمن:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من أرتني نور الحياة و علمتني أول الكلمات ، إلى نبع العطاء و جنتي في
الدنيا و شفاعتي في الآخرة.

إلى من حملتني تسعا وأرضعتني وسهرت على تربيتي، إلى سبب وجودي
وسر نجاحي، الشجرة التي استمد منها ثمار حياتي ومهما استخدمت من
كلمات فلن توفيك حقك، ولن تساوي حتى قطرة واحدة من بحر عطائك
وحبك، فشكرا يا "أبي الغالية" حفظك الله وأطال في عمرك.

-إلى الحبيب الغالي وسندي في هذه الحياة، إلى الذي سلحتني بإرشاداته
ولم يبخل علي بشئ طيلة حياتي إلى الذي شاخ لشبابي، إلى أُملي ما أملك في
الحياة "أبي الغالي" حفظه الله وأطال في عمره.

-إلى أخواتي العزيزات وبناتهن "بسمة، ياسمين، ريمة وأميرة".

-إلى كل الأهل والأقارب.

-إلى كل من كان لي خير معين ولو بكلمة طيبة، لكم مني تحياتي.

رميلي يوسف

...الإهداء...

تم بحمد الله وتوفيقه إتمام هذا العمل ، أتقدم بإهداء ثمرة هذا العمل إلى :

- أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها
- إلى أبي الغالي أطال الله عمره وأدام عزه
- إلى كل الإخوة والأخوات وأبنائهم وأزواجهم
- إلى كل العائلة كبيرا وصغيرا .
- إلى كل الأحباب والأصدقاء جميعا دون استثناء وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد .

حماد سمير

فهرس

المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ - ج	مقدمة
01	الفصل الأول:مدخل عام للتحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
05	المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي
06	المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي
07	المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي مجالاته ومنهجيته
07	المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
09	المطلب الثاني: مجالات ومنهجية التحليل المالي
11	المطلب الثالث: مصادر التحليل المالي
12	المبحث الثالث:أدوات التحليل المالي
12	المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي
18	المطلب الثاني:التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
23	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
29	خلاصة الفصل
30	الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية
31	تمهيد
32	المبحث الأول:عموميات حول اتخاذ القرارات المالية
32	المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار المالي
33	المطلب الثاني: أهداف وخصائص القرارات المالية
35	المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار المالي

39	المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية
39	المطلب الأول: القرارات الاستثمارية
44	المطلب الثاني: قرارات التمويل
49	المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح
51	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
51	المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار
51	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار
53	المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار
54	خلاصة الفصل
55	الفصل الثالث: التحليل المالي لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة
56	تمهيد
57	المبحث الأول: تقديم عام لشركة استغلال وتسيير المحطات البرية
57	المطلب الأول: تعريف شركة استغلال وتسيير المحطات البرية
58	المطلب الثاني: أهداف ومهام شركة استغلال وتسيير المحطات البرية
60	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة استغلال وتسيير المحطات البرية
62	المطلب الرابع: تعريف شركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة
64	المبحث الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة
64	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للشركة لسنتي 2016-2017
65	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

68	المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية
73	المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج للشركة
77	خلاصة الفصل
79	خاتمة
83	قائمة المراجع
87	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

1 قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة للأصول	64
02	الميزانية المالية المختصرة للخصوم	66
03	أنواع رأس المال العامل لسنة 2016-2017	67
04	احتياجات رأس المال العام	67
05	الخزينة	68
06	نسبة السيولة العامة	69
07	نسبة السيولة المختصرة	70
08	نسبة السيولة الآتية	71
09	نسبة سيولة الأصول	71
10	نسبة التمويل الدائم	72
11	نسبة التمويل الخاص	72
12	نسبة الاستقلالية المالية	73
13	نسبة القدرة على السداد	73
14	نسبة المردودية المالية	74
15	نسبة المردودية الاقتصادية	74
16	جدول حسابات النتائج 2016-2017	75
17	دراسة التغيرات في التكاليف	75
18	دراسات التغيرات في الإيرادات	76

2 قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	مراحل عملية اتخاذ القرار	1
43	مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم	2
45	مصادر التمويل	3
60	الهيكل التنظيمي لشركة استغلال وتسيير المحطات البرية SOGRAL	4
63	الهيكل التنظيمي لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة	5

قائمة

الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج لميزانية الأصول ميزانية السنة المالية المقفلة في ...	88
02	نموذج لميزانية الخصوم ميزانية السنة المالية المقفلة في ...	89
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	90
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	91
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	92
06	جدول تغير الأموال الخاصة	93
07	ميزانية الأصول ميزانية السنة المالية المقفلة في 2016-2017	94
08	ميزانية الخصوم ميزانية السنة المالية المقفلة في 2016-2017	95
09	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	96

مقدمة

مقدمة :

لقد شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات و تطورات ناتجة عن ظاهرة العولمة و التكتلات الاقتصادية و السياسية ، و الجزائر كغيرها من دول العالم عرفت العديد من التقلبات في سياستها الاقتصادية أبرزها الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و في ظل هذا الأخير الذي ساهم هو الآخر في خلق أوضاع جديدة تتميز بالحركة و التبدل و سرعة التطور أصبح من الضروري على المؤسسات تطوير تقنياتها و سياستها التنموية لتمتكن من البقاء و الاستمرار في محيط أساسه المنافسة . لهذا نجد أن نجاح أي مؤسسة لا يهائن إلا بمعرفة كيفية مزج عناصرها المتمثلة في التموين، و الإنتاج ، التسويق ، و المالية ... لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة باستعمال وسيلة فعالة وهي التحليل المالي حيث يعتبر من الوسائل والأدوات الفعالة في ترشيد القرارات والسياسات و الخطط بالإضافة إلى تقييم المؤسسة.

حيث لا يمكن أن تكون هذه القرارات رشيدة و أكثر فعالية إلا إذا تم اتخاذها بناء على فهم واضح للظروف الاقتصادية و البيئية للمؤسسة، و عليه يعتبر التحليل المالي كأداة فعالة للوصول إلى الهدف المنشود من خلال فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة لفترة زمنية معينة و يلعب دورا هاما في اكتشاف نقاط القوة والضعف بواسطة تحليل الميزانية المالية و كشف المركز المالي و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القصير و الطويل و كذا قدرتها على استمرارية نشاطها . لهذا نتوجه للمؤسسات الجزائرية اليوم ، حيث أن جلها تعاني من مشاكل مالية خانقة أدت إلى غلق بعضها إن لم نقل معظمها مهدد بالغلق و في هذا الإطار ارتأينا دراسة دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي لشركة استغلال و تسيير المحطات البرية (سوغرال) .

1- إشكالية الدراسة

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة وتقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات وبناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

* ما أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية ؟
و من خلاله يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

ما أهمية التحليل المالي و ما مدى فعاليته في سياسة المؤسسة؟

ما هي أدوات التحليل المالي؟

مقدمة

- ما هي عملية اتخاذ القرار ؟ و ما هي أنواع القرارات؟
-كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ارتأينا أن نضع الفرضيات التي ستساعد في إزالة بعض الغموض وهي على النحو التالي:

-يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في عملية التسيير حيث أنه يقوم بتقديم معلومات للمسيرين و التي تساعدهم و تفيدهم في عملية اتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية و سياسات توزيع الأرباح.
-التحليل المالي يمكن من تحليل المخاطر التشغيلية و المالية، و يهيئ المناخ المناسب لاتخاذ القرارات المستقبلية.

-يكشف لنا التحليل المالي نقاط الضعف في البنية المالية للمؤسسة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

3- أسباب اختيار الموضوع

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية التي يكتسبها ونوجزها فيما يلي:
-معرفة كيفية التحليل المالي في دراسة وإظهار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية .
-الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
-الصلة المباشرة لهذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

4- أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط الآتية :

- يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على اتخاذ القرار بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة.

- كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة عن التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- أهمية أدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.
- الأسلوب المنهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة لاحترام توازنها المالي.

6- منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي و حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات وكذلك استخلاص النتائج من خلال الجداول المتعلقة بالمؤسسة التي تصف وضعيتها بالأرقام بالاعتماد على المنهج التحليلي.

7- تقسيم الدراسة

قصد الإلمام و الإحاطة التامة بالموضوع بغية الوصول إلى الاستنتاجات ذات صلة للتحقق من صحة الفرضيات الخاصة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

***الفصل الأول:** يتضمن الإطار المفاهيمي لتحليل المالي الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تحدثنا عن ماهية التحليل المالي، و في المبحث الثاني تعرضنا إلى أطراف التحليل المالي وكذا استعمالاته و مجالاته وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا إلى أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات و النسب المالية للتحليل المالي.

***الفصل الثاني:** فتضمن اتخاذ القرارات المالية حيث خصص المبحث الأول لعموميات حول اتخاذ القرار، أما المبحث الثاني فيتناول أنواع القرارات المالية، و في المبحث الثالث تعرضنا إلى مدخل لدور التحليل المالي في اتخاذ القرار.

***الفصل الثالث:** انتقلنا فيه إلى دراسة حالة مؤسسة استغلال و تسيير المحطات، كان الغرض من هذه الدراسة التطبيقية هو إسقاط الدراسة النظرية على أرضية الواقع لمحاولة اقتراح جملة من التوصيات المستنتجة و تحقيق الاستفادة الفعلية منها.

تنتهي الدراسة بخاتمة استطعنا من خلالها حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها البحث كما نقوم بالإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة من خلال اختبار فرضيات البحث، إضافة إلى جملة من النتائج و الاقتراحات التي رأينا أنها مناسبة.

المفصل الأول

مدخل عام

للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي أداة لرسم التخطيط المالي السليم و دراسة الوضعية المالية لمؤسسة ما، و إن مجاله مر كغيره من مجالات المعرفة بمراحل متعددة شملت كل جوانبه من حيث المفهوم، الهدف، الأدوات

فلم يعد التحليل المالي قاصر على دراسة القوائم المالية و تحليلها، وإنما يركز على دراسة كم هائل و متنوع من المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة و خارجها بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تساعد على الحصول و استخلاص الأجوبة الموضوعية .

لعرض مختلف جوانبه بصورة أعمق و أكثر تفصيلاً، سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي و ذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

-المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي مجالاته ومنهجيته

-المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف عن الإمكانيات المالية للمؤسسة أو صاحب المشروع و لا ريب أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير و المتمثلة في أساليب التحليل المالي و استخدام أدوات التحليل المالي ينتج عنه اكتشاف نواحي القوة و الضعف في المركز المالي، و ذلك لإبراز الأهمية النسبية لمختلف عناصر البيانات و إظهار السياسة المالية و إيجاد العلاقة المناسبة بين هذه العناصر التي توضح مركز المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية و لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و منه سوف نتطرق إلى :

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة بالنسبة للإدارة الحديثة، فهو أداة أساسية للاتصال في المؤسسة بين محيطها الداخلي و الخارجي حيث لا يقتصر على المستوى المالي بل يتعدى إلى المستوى الإنتاجي و التجاري فهو يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف و السياسات المالية التي تعمل في إطارها، " التحليل المالي عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي والحاضر، و يعرف أيضا أنه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و المردودية و التوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية"⁽¹⁾.

التحليل المالي " هو الضمان المستمر للأموال اللازمة و الضرورية للمؤسسة و لتجهيزها العقلاني و استقلالها المالي بتقديم الأموال في الوقت الملائم و بأقل تكلفة و بدون المساس بالاستقلالية المالية للمؤسسة إزاء ما يحيط بها أو إمكانية عملها الصناعي و التجاري"⁽²⁾.

1 - مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، الأردن، 2000 ، ص 79.

2 - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الطبعة الأولى ، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1998، ص 12.

" التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"⁽¹⁾.

مما سبق نقول أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم باستخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة باستعمال مجموعة من الطرق الرياضية والإحصائية والفنية من اجل التعرف على أداء المنشأة في الماضي وتقييم أداؤها الحالي والتنبؤ بأدائها في المستقبل لاكتشاف نقاط القوة و الضعف وذلك من اجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الملائمة لإنقاذ الوضع و تحسين العمل و الحصول على نتائج جيدة للسنوات المقبلة.

الفرع الثاني : لمحة تاريخية عن التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر " 19 " في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استعملته البنوك و المؤسسات المصرفية و ذلك لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا على وثائق محاسبية، كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما في تطور تقنيات التحليل المالي لثما هو عليه اليوم.

كانت نشأة التحليل المالي من عدة عوامل⁽²⁾ :

- 1- **الثورة الصناعية:** أدى التطور الصناعي الكبير في أوروبا إلى احتياج رأس مال ضخم و ذلك للمساهمة في إنشاء المصانع و تجهيزها والانتقال من المؤسسات الصغيرة الفردية إلى شركات المساهمة كل هذا ساعد على ظهور التحليل المالي و تطوره و لنقص خبرة المساهمين و الائتمان على أموالهم و ضمان حصولهم على أرباح ظهرت الحاجة إلى معرفة الوضع المالي لمؤسساتهم و تفسير نتائجها.
- 2- **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** نجاح شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين بها و هذا ما أدى بالحكومة إلى وضع تشريعات خاصة بكيفية عرض البيانات و القوائم المالية و إعطاء صورة واضحة للمساهمين عن الوضع المالي لشركتهم بشكل دقيق.

1 #حيالي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004، ص21 .

2- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 279 .

- 3- **الأسواق المالية:** المستثمرون في السوق المالية هم الأكثر عرضة للمخاطرة، فهم بحاجة إلى تقارير واضحة حول الوضع المالي للمؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم حيث نجد مجموعة عمليات البورصات التي تكونت في فرنسا سنة 1967 و كان من بين أهداف هذه الأخيرة تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات.
- 4- **الائتمان:** حاجة المؤسسة للأموال على المدى القصير يدفع بها إلى تقييم وضعها المالي للحصول على هذه الأموال في شكل قروض.
- 5- **الأزمة الاقتصادية (1933/1929):** كان لها الأثر الإيجابي في تطور وسائل و تقنيات التسيير و تطور تقنيات التحليل و بالتالي وسائل التمويل، كما ساعد في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، الذي تحول من دورة واحدة إلى عدة دورات أقلها ثلاث دورات ، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، و ساهمت بنشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات و كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب و تحول التحليل المالي من الوضع الساكن (الفترة أو السنة) إلى الوضع الديناميكي (دراسة الحالة المالية لعدة سنوات) مع المقارنة بين نتائجها لاستنتاج المسار السليم الذي يحميها من الإفلاس.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله، فهناك الطرف الداخلي الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار و الطرف الخارجي كالمؤسسات المصرفية والمساهمين ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي (1) :

الفرع الأول: الأهداف الداخلية

نستطيع استعمال التحليل المالي داخليا في عمليات التسيير:

- 1- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.
- 2- الإطلاع على مدى صلاحية و نجاعة السياسات المالية، الإنتاجية، التموينية و التوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل.
- 3- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها جراء المديونية.
- 4- الحكم على مدى تطبيق التوازنات المالية و مردوديتها.

1 - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 11 - 12.

5- اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار، التمويل و توزيع الأرباح.

6- استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية و استفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.

الفرع الثاني: الأهداف الخارجية

- 1 - توثيق النتائج المالية بواسطة تحديد المبالغ و الوعاء الضريبي الحقيقي.
 - 2 - تقييم الوضعية المالية و مدى قدرة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
 - 3 - اتخاذ القرارات فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة إلى البنوك.
 - 4 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و لإظهار أحسنها.
- ومنه نستخلص أن التحليل المالي يهدف إلى إعادة تقييم شامل للوضعية المالية للمؤسسة و ذلك عن طريق دراسة المحاور التالية:

- دراسة التوازن المالي يتم عن طريق مقابلة الاستثمارات بمصادر تمويلها.
- دراسة السيولة و إمكانية المؤسسة في مواجهة التزاماتها و ذلك عن طريق الخزينة.
- دراسة المردودية و يتم ذلك عن طريق معرفة هل النشاط يحقق أرباح و بالتالي تعزيز التمويل الذاتي ومكونات النتيجة.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات و تباعد مراكز و فروع هذه المنشأة الجغرافية بالإضافة إلى توسع و تعقد العمليات الاقتصادية في العالم، و ظهور جيل وأدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس ، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي، و بصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي⁽¹⁾ :

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشأة.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم أداء.

1 #حيالي وليد ناجي، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديث و التجديد.

- تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات.

- يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.

كما يمكن القول بلبن أهمية التحليل المالي تزداد كلما كان التوجه منعما للدخول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب العلمية و الرياضية الأكنثو تقدما.

المبحث الثاني : أطراف التحليل المالي مجالاته ومنهجيته

لاشك بأن أي مشروع يلد و يترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، لذلك خصصنا هذا المبحث للأطراف المستفيدة من التحليل، مجالات و منهجية التحليل المالي و كذلك مصادر التحليل المالي.

المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه، و حتى نفهم استعمالات التحليل المالي بدقة و جب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة حيث تختلف طرق عرض البيانات و محتوياتها وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم، بناء على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى⁽¹⁾:

الفرع الأول: الأطراف المستفيدة من داخل المؤسسة

1- إدارة المؤسسة

- يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية:
- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار.
 - تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
 - مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم و النشاط) .

1- رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997، 41 - 42.

- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- التخطيط للمستقبل.

2- العاملون

من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها و التأكد من سلامة إدارة الأموال كما يهتم العاملین بسياسة الأجور، و توزيع الأرباح و معرفة المردودية و محاولة الاطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للمؤسسة للتأكد من استمرارهم في وظائفهم.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من خارج المؤسسة

1- المساهمون أو الشركاء

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر و مردودية الأموال المستثمرة و المخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك فالمساهم الحالي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، و بالنسبة للمساهم المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا فكل من المساهم الحالي و المرتقب يهتم بماضي المؤسسة و أسلوب معالجته للمواقف الحرجة التي واجهتها والبحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير و الطويل.

2- الدائنون

قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية و يهتم هؤلاء بالتأكد من إمكانية المؤسسة الوفاء بالقرض و الفوائد عندما يحين أجل الاستحقاق و تختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة الدين.

في حالة الديون قصيرة الأجل يهتم الدائن بقبض الدين في أجل استحقاقه أكثر من الفوائد، إذ

يركز المحلل على سيولة الخزينة.

في حالة دين طويل غالبا ما يوجه لشراء الأصول الثابتة لذا يهتم المحلل المالي بتحديد رأس المال

العامل و دراسة أسلوب التسديد في الماضي و يركز على الأقساط و الفوائد.

3- الموردون

العميل من الناحية العملية مدين للمورد، إذ يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية لعميله، و يتم ذلك بدراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، كذلك التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها هو لهم.

4- الجهات الخارجية الأخرى

4-1- مصلحة الضرائب: ما يهمها هو تحديد الضريبة بشكل صحيح و ذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الخاضعة للضريبة.

4-2- دوائر التخطيط و الإحصاء: تهتم بالتحليل المالي و ذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

4-3- إدارة الأبحاث: كالمعاهد و الجامعات من أجل دراسة و تحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام.

المطلب الثاني: مجالات و منهجية التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية و يستند إلى مجموعة من الخطوات التي بواسطتها يستطيع المحلل المالي الوصول إلى نتائج معينة.

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

إن مجال التحليل المالي هو المؤسسة باعتبارها اندماج لعدة عوامل اقتصادية لهدف أنتاج و تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين و تحقيق ربح من ذلك و عملية إنتاج السلع و الخدمات تتطلب تحويلات خلال فترة الاستغلال حتى تتحصل على المنتج النهائي و ينتج عن هذه العملية تدفقات مادية أو حقيقية، و هي تلك التدفقات المتمثلة في حركات السلع و الخدمات و تدفقات مالية أو نقدية و تتمثل في حركة النقود، المبالغ المالية، الشيكات و السندات المالية.

تكون تدفقات مالية داخلية و خارجية، فالأولى تسمى الإيرادات و الثانية المدفوعات و عادة ما تكون التدفقات المالية الداخلية أكبر حجماً من التدفقات المالية الخارجية الأخرى لأن المؤسسة لا يمكن أن تتنازل عن السلع و الخدمات المنتجة إلا بإضافة هامش الربح على سعر التكلفة هذا الأخير يعطي فائض مالي يسمى بالتدفق المالي.

بعبارة أخرى يمثل التدفق النقدي فائض الإيرادات على المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مخططات الأملاك و الأرباح الصافية أما مصادر التحويل الخارجي فهي البنوك و المؤسسات المالية و ما يمكن ملاحظته حول التدفقات النقدية الخارجية أنها تتضمن بعض المخاطر أهمها تكلفة رأس المال لهذه التكلفة أهمية بالغة في اتخاذ القرارات السليمة و كما لهذه التكلفة أثر على قيمة الأرباح الموزعة التي تحد من استخدام مصادر التحويل الداخلي، وكذا فرض بعض القيود على المؤسسة مما يؤدي إلى التدخل في تسيير المؤسسة⁽¹⁾.

1 - على محمد حسين، الإدارة المالية، دار المعارف ، مصر، 1976، ص 160-162.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، و هي تبدأ بتحديد غرض التحليل و جمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل ثم اختيار أدوات التحليل المالي المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل المالي الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة بصفة عامة إن خطوات التحليل المالي هي⁽¹⁾:

1 - تحديد الهدف من عملية التحليل المالي

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلاً إذا تقدم احد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك هو معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2 - تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

3 - تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه

أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

- اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.
- استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج.
- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس.
- دراسة وتحليل أسباب الانحراف.
- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل

1- الحيايلى وليد ناجي ، مرجع سبق ذكره، ص25.

المطلب الثالث: مصادر التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الأساسية يتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة و أغراض عملية التحليل و كذا حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

يمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: مصادر المعلومات الداخلية

- 1- البيانات المحاسبية المنشورة و غير المنشورة و تشمل الميزانية المالية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- 2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- 3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات الخارجية

- 1- المعلومات المالية الصادرة عن أسواق المال و هيئات البورصة و مكاتب الوساطة.
- 2- الصحف و المجالات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث.
- 3- المكاتب الاستشارية.

1- Pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, édition noir, paris, 1999, p 136.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

إن موضوع التحليل تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول و ما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية ومن خلاله يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهها و اكتشاف أسباب النجاح و الفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة و يشترط أن تكون لديها ميزانية واضحة و دقيقة بحيث يمكن من خلالها تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب و المؤشرات المالية و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي و يستقرئ منها ملاحظاته و استنتاجاته و المعلومات هي (1):

- الوثائق المحاسبية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية العامة مثل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي و كذا الملحقة و محتوياتها.
- طرق التحليل المقترحة من جهات مختصة (خبراء، محاسبين، مجموعة بنوك).
- مؤشرات و عناصر عن وضعية الاقتصاد و الجوانب القانونية للنشاط: نسب الفائدة للأموال، الجوانب القانونية المرتبطة بالمؤسسة و نشاطها.

الفرع الأول: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من أهم الوثائق التي تعتمد عليها الشركات لتحليل الوضعية المالية، فمن خلالها يتم حساب النسب المالية، تترتب فيها عناصر الأصول والخصوم وفقاً لمبدأ السيولة والاستحقاق وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

1- ناصر دادي عدون، مرجع سريق ذكره، ص71.

1- عناصر الميزانية المالية

حتى يمكن فهم الصورة الكاملة للميزانية يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم العناصر التي تتكون منها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر، وإن أهم عناصر الميزانية هي⁽²⁾:

1-1- في جانب الأصول نجد

الأصول هي مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية

مستقبلية، وتنقسم إلى نوعين: (أنظر الملحق رقم 01)

أ- **الأصول غير الجارية:** هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المنشأة، مثل التثبيات العينية كالأراضي، البناءات،... الخ، والمعنوية كبراءة الاختراع، برمجيات المعلومات... الخ والتثبيات المالية من حسابات دائنة على إيجار التمويل، سندات المساهمة،... الخ، أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا يفي الكيان انجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

ب- **الأصول الجارية:** هي أصول يرتقب الكيان إمكانية انجازه أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة الاستغلال العادي، أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء معاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود، كالزبائن، أموال الخزينة الموجودة في الصندوق أو الودائع عند الاطلاع، ضرائب ورسوم، المخزون من مواد أولية ومنتجات تامة... الخ.

1-2- في جانب الخصوم نجد

إن الخصوم هو الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية، وينقسم إلى: (أنظر الملحق 02)

أ- **رؤوس الأموال الخاصة:** وهي التي تكون قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

ب- **الخصوم غير الجارية:** تشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية، كالقروض والديون المالية، ومؤونات،... الخ.

1 جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 81 - 88.

ج- الخصوم الجارية: هي خصوم: كالموردين، الضرائب... الخ، وتتحدد حسب:

* ينتظر الكيان انقضائها في إطار دائرة استغلاله العادي.

* يجب أن يتم تسويتها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ الإقفال.

الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكنا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية و من الأشكال التي تمثل عليها الميزانية⁽¹⁾:

المربع: يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول و الخصوم و لكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع .

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	ديون قصيرة الأجل %

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسيا من أجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية و الناتجة عموما عن الفارق بين الإيرادات و المصاريف التي تعطي رؤية واضحة حول أسعار العُميات المباعة، و الوضعية التنافسية للمؤسسة⁽²⁾:

1- تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

1 -ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص40 .

2 #الجريدة الرسمية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص24 .

- المعلومات المقدمة في جدول حسابات النتائج هي:
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع السير الرئيسية التالية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال .
 - منتجات الأنشطة العادية.
 - المنتجات المالية و الأعباء المالية.
 - أعباء المستخدمين.
 - الضرائب و الرسوم و التسديدات المتماثلة.
 - المخصصات للاهلاك و لخسائر القيم التي تخص التثبيتات المعنوية.
 - نتيجة الأنشطة العادية.
 - العناصر غير العادية (منتجات و أعباء).
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

2- أشكال جدول حسابات النتائج

لجدول حسابات النتائج شكلين هما:

1-2- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :

من خلاله يتم دراسة النتائج حسب طبيعة الأعباء، و يتم إعداده من خلال حساب الهامش الإجمالي و القيمة المضافة.(انظر الملحق رقم 03)

2-2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم من خلاله دراسة أعباء الإنتاج و يتم من خلاله فهم العناصر غير العادية للإنتاج، ثم النتيجة العادية قبل التوزيع، و من ثم التحصل على النتيجة الصافية للأنشطة العادية بعد طرح الأعباء غير العادية و المنتجات غير العادية.(أنظر الملحق 04)

الفرع الرابع: جدول تدفقات الخزينة

1- تعريف جدول تدفقات الخزينة

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يحدد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.⁽¹⁾

2- المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخلي و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها ⁽²⁾ :

-التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية.

-التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.

-التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل.

تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم ، تقدم لئلا على حدا و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويلية.

3 - الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيآت مالية و جامعات و معاهد مختصة ومحللين و غيرها، لكن المشرع الجزائري حدد طريقة لعرض جدول تدفقات الخزينة هي: الطريقة المباشرة. (انظر الملحق رقم 05)

1 -حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008 ، ص 277.

2 -طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص189.

الفرع الخامس: جدول تغير الأموال الخاصة

1- تعريف جدول تغيير الأموال الخاصة

تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة برأسماله و مسحوباته الشخصية والإضافات لرأس المال و صافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل⁽¹⁾.
يشكل تغيير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

2- المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال الخاصة

المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- * النتيجة الصافية للسنة المالية .
- * تغييرات الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- * المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

* عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد).

* توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3- الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة

لقد وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما أن جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مالية فإنه يوجد لها شكل قانوني. (أنظر الملحق 06)

1 - حسين القاضي ، مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص280.

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية، يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية

للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

الفرع الأول: رأس المال العامل " FR "

1- تعريف رأس المال العامل: هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة⁽¹⁾.

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

1-1- من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و

يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

1-2- من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و

يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ}$$

2- أنواع رأس المال العامل: يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي⁽²⁾:

1-2- رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب وفق القوانين التالية:

أموال دائمة - أصول ثابتة .

أصول متداولة - د.ق.أ.

أموال خاصة + د.ط.أ.

1 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر ، 2012، ص192.

2 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق ، الأردن، 2004، ص 235.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات:

رأس المال العامل معدوم أي أصول متداولة = د.ق.أ : يكون رأس المال العامل معدوم عندما يحدث تساوي بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة من جهة و بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى، و هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى، لكن الحالة غير كافية لتجنب عدم القدرة على التسديد لان رأس المال العامل الدائم عندما يكون معدوما قد يؤدي بالمؤسسة إلى العجز على الوفاء بالالتزامات عند الحالات الطارئة كالكساد مثلا.

رأس المال العامل سالب ← أصول متداولة > د.ق.أ: وهذا يعني أن الأموال الدائمة عاجزة عن تغطية الأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تمويل هذه الأخيرة من الديون قصيرة الأجل و هذا خطر على المؤسسة لأنها سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي و خاصة بالنسبة للمقدرة على الدفع و الاستدانة، و في هذه الحالة المؤسسة مطالبة بتسديد القروض القصيرة (لا تتجاوز سنة)، و بالطبيعة فإن الأصول الثابتة الممولة بهذه القروض فيستحيل تحويلها في الحالات العادية إلا في الحالات الاستثنائية و المتمثلة في تغيير النشاط أو التصفية أو الإفلاس أو التنازل عن الاستثمارات.

رأس المال العامل موجب ← أصول متداولة < د.ق.أ : يكون رأس العامل دائم موجب عندما تكون كل الأصول غير الجارية مغطاة بالأموال الدائمة من جهة و الأصول الجارية أكبر من ديون قصيرة الأجل من جهة أخرى، و هذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة في التعديل بالنسبة لمقدار المؤسسة على التسديد أنها يمكن أن تواجه في أي وقت دفع ديونها، أن رأس المال العامل إيجابي هو مؤشر إيجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد، غير أنه لا ينبغي أن يكون الحجم كبيرا معنى ذلك أنه في هذه الحالة الديون طويلة الأجل تمول جزء كبير من الأصول المتداولة، و هذا غير مقبول ماليا و بالتالي يشكل خطرا على المدى البعيد بسبب ما تتطلبه الديون طويلة الأجل من فوائد كبيرة.

2-2 - رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي⁽¹⁾:

مجموع الأصول المتداولة.

مجموع الأصول - الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

1 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

2-3- رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة.

الأموال الخاصة - القيم الثابتة.

أصول متداولة - مجموع الأصول.

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، و العكس إذا كان أصغر من الصفر.

2-4- رأس المال العامل الأجنبي: و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل

عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

د.ق.أ + د.ط.أ.

رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل " BFR "

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ⁽¹⁾.

دورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة

(قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء

التسيقات أي جميع الديون .ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسيقات ، و يحسب احتياج رأس المال

العامل كالتالي:

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.أ} - \text{تسيقات})$$

1 - شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره، ص 204 - 205.

1- الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل = 0: أي معدومة يدل على أن الموارد متساوية مع الاحتياجات.

2- الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل < 0: أي موجب، يدل على أن الدورة تحتاج موارد، حيث أن احتياجاتها أكبر من مواردها و نجدتها غالبا في المؤسسة الصناعية.

3- الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل > 0: أي سالب، يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى موارد و الفرق بينها تمول به الخزينة.

الفرع الثالث: الخزينة " TN "

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف ، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مراكز الصكوك البريدية ، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها في أجل قصيرة أو متوسطة .⁽¹⁾
تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

1 -تمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

1 1 -سندات الخزينة: يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

1-2- خصم الأوراق التجارية: و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة.

1-3- الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك.

1 4 -الصندوق: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة.

2- تتمثل عناصر خصوم الخزينة في: كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك و هي كما يلي:
1-2- السلفيات المصرفية.

2-2- السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل.

1-اسماعيل عرجاجي ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001، ص 148.

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية⁽¹⁾:

$$TN = \text{مجموع الأصول} - \text{الخصوم}.$$

$$TN = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{احتياج رأس المال العامل الدائم}.$$

$$TN = \text{قيم جاهزة} - \text{تسيقات بنكية}.$$

حيث تتمثل الحالات الممكنة للخزينة في . . .

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل \Leftarrow الخزينة < 0 : في هذه الحالة المؤسسة قامت

بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل \Leftarrow الخزينة > 0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير

قادرة على تسديد ديونها في آجالها، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل \Leftarrow الخزينة = 0 : أي الخزينة المتلى، إن الوصول

إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي

مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال

التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.

يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل.

- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.

يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المحزونات أو تقديم تسهيلات.

- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين.

- إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى

المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

1 #ظاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001، ص148.

المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير نتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج، للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها⁽¹⁾:

-أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالاً عقلانياً و موضوعياً.

-تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة.

-تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات.

-تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة.

هناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها، و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي:

الفرع الأول: نسب الهيكلية

تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العالقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في⁽²⁾:

1 -نسبة هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = (\text{إجمالي قيم الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$\text{- نسبة القيم الجاهزة وغير الجاهزة} = [(\text{القيم الجاهزة} + \text{ق.غ.ج}) / \text{مجموع الأصول}] \times 100$$

تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية

للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى.

1 - زياد رمضان ، أساسيات التحليل المالي ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1997 ، ص149.

2 - محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي (شركات و أسواق) ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، بدون سنة ، ص

2- نسبة هيكله الخصوم : تستخرج من خلال النسب التالية :

• نسبة هيكله الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة /مجموع الخصوم) $100 \times$

• نسبة هيكله د.ط.أ = (د.ط.أ / مجموع الخصوم) $100 \times$

• نسبة هيكله د.ق.أ = (د.ق.أ / مجموع الخصوم) $100 \times$

الفرع الثاني: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة ، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية (1).

لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية:

1 **نسبة سيولة الأصول:** بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب

$$A = \text{(الأصول المتداولة / مجموع الأصول)}$$

بالعلاقة التالية:

إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية).

إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

2 **نسبة السيولة العامة :** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل

القصير و تحسب بالعلاقة التالية:

$$B = \text{(الأصول المتداولة / د.ق.أ)}$$

إذا كانت $B < 1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية

القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

إذا كانت $B > 1$ المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من

الديون القصيرة الأجل.

1- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

3- نسبة السيولة المختصرة : توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتاها تحسب كما يلي:

$$0.3 > (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}) / \text{د.ق.أ.} > 0.5$$

أي تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال.

4- نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي:

$$0.25 > (\text{القيم الجاهزة} / \text{د.ق.أ.}) > 0.33$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ. بالسيولة التي تتوفر لديها.

الفرع الثالث: نسب التمويل

تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبي في تمويلها العام، ومن أهم هذه الأسباب⁽¹⁾.

1- نسبة التمويل الدائم: يقصد بهذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الأموال الدائمة لأصول الثابتة انطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات الثابتة. حيث ينبغي على المحللين الماليين أن يحققوا على الأهل التساوي بين هذين العنصرين و انطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستخدامات الدائمة يجب أن تكون النسبة أكبر أو تساوي الواحد.

$$K = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة})$$

-إذا كانت النسبة > 1 : في هذه الحالة المؤسسة قد أقدمت على تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة

الأجل و هذه أصعب أو أخطر وضعية تصل إليها المؤسسة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

-إذا كانت النسبة $= 1$: هذا يدل على أن المؤسسة تستعمل الأموال الدائمة لتمويل الأصول الثابتة لكن

في حالة ما إذا واجهت صعوبة في تصريف البضاعة أو المخزون، أي أحد زبائنها يقوم بتغيير عملية

الدفع في الأوقات المحددة فبالتالي ديون قصيرة الأجل تكون غير مساوية للأصول المتداولة فتصبح

المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها و لذا فهي وضعية غير سليمة.

1 - محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سبق ذكره ، ص146.

- إذا كانت النسبة $J < 1$: في هذه الحالة نجد أنه إذا كانت النسبة أكبر بكثير من الواحد هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على القروض طويلة الأجل أي أن تمويل كل الأصول المتداولة تتم عن طريق الأموال الدائمة و هذا يترتب عنه الفوائد الضخمة التي تتعرض لها المؤسسة.

- أما إذا كانت النسبة أكبر و بالتقريب من الواحد هذا يعني أنها تحقق مبدأ التوازن في التمويل حيث أنها من جهة تحافظ على عدم الوقوع في قصر لتصرف البضائع و من جهة أخرى لا يكون الاعتماد على الديون طويلة الأجل .

2- نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

$$J = \text{(الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)}$$

إذا كان $J = 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

إذا كان $J < 1$ المؤسسة تمويل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى.

تعبّر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3- نسبة القدرة على السداد: يقصد بهذه النسبة مدى اعتماد هذه المؤسسة على الديون الخارجية في تمويل أصولها لأن هذه النسبة تهم بالأخص المقرضين الذين يهتمهم مصير أموالهم، فكلما كانت منخفضة كان الائتمان و الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي الحرص أكثر للحصول على ديون أخرى في طلبها و يستحسن أن تكون هذه النسبة أصغر من 0.5 كنسبة نموذجية و تعبر بالعلاقة

التالية :

$$L = \text{(مجموع الديون / مجموع الأصول)}$$

4- نسبة الاستقلالية المالية: هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون، و تدعى أيضا

بالذاتية المالية تستعمل أيضا من طرف البنوك و هذا لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل

الداخلي و في حالة طلب قرض فإن البنك يأخذ القرار على أساس هذه النسبة، و التي يجب أن

تكون محصورة بين (1 و 2).

$$M = \text{(الأموال الخاصة / مجموع الديون)} < 1$$

إذا كانت النسبة = 2 معناه الأموال الخاصة هي ضعف الديون مما يسمح لها بتسديد ديونها.
 إذا كانت النسبة = 1 معناه أن المؤسسة مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض جديدة و
 أن المؤسسة في وضعية حرجة.

الفرع الرابع: نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها و يمكن عرضها كما يلي⁽¹⁾:

1- المردودية الاقتصادية: و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$E = \text{(النتيجة الصافية / مجموع الأصول)}$$

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

2- المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

$$N = \text{(النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)}$$

3- مردودية التجارية: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$V = \text{النتيجة الصافية / رقم الأعمال.}$$

تستعملها المؤسسة عادة لمعرفة كفاءتها في القطاع الذي تنتمي إليه، و ذلك بمقارنة هذه النسب مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع و هي تبين إمكانية تحقيق المؤسسة للأرباح و كذا مقاومة المنافسة حيث كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردودية أحسن و لصالح المؤسسة.

1-مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره ، ص30.

الفرع الخامس: نسب الدوران

تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح، وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في (1):

1- مدة دوران المخزون

$$(\text{مخزون المواد الأولية / مخ1 - مخ2 + مشتريات المواد الأولية}) \times 360$$

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى متاحات في حالة البيع الفوري.

2- مدة دوران العملاء

$$\{ \text{العملاء + أوراق القبض - تسبيقات العملاء / المبيعات (صافي الدفع)} \} \times 360 > 90 \text{ يوم}$$

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و أن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة.

3- مدة دوران الموردين

$$(\text{موردين + أوراق الدفع / مشتريات الفصل الأخي}) \times 360 > 90 \text{ يوم}$$

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

1- محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سبق ذكره ، ص152.

خلاصة

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل من كيفية ظهور التحليل المالي و مفهومه و الفائدة منه و مميزات معلوماته و الجهات المستفيدة منه و أنواعه و خطواته و معايير و محدداته استنتجنا أن التحليل المالي يلعب دورا هاما و بارز في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها و تقييم أداء المؤسسات وضعها المالي من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالات و مجالات كثيرة كالتخطيط و التحليل الائتماني... الخ، كون أن التحليل المالي له فائدة و أهمية كبيرة يجب أن تتوفر في المحلل المالي بعض الشروط و المميزات كأن يكون له إمكانيات عالية تمكنه من القيام بوظائفه و مهامه على أكمل وجه مع مراعاة الخطوات الضرورية لعملية التحليل المالي، أيضا يجب أن تتصف بيانات و معلومات التحليل المالي ببعض الخصائص كالوضوح، الشمول، الملائمة، القابلية للفهم و القابلية لإجراء مقارنات، هناك أطراف كثيرة مستفيدة من التحليل المالي و مهتمة به كالموردين و المساهمين و المقرضين و البنوك، بالرغم من أن للتحليل المالي أهمية كبيرة و بالغة إلا أنه يعاني من بعض المحددات و النقائص، حيث أنه لا يعطي صورة واضحة و شاملة عن الوضعية الاقتصادية و المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أن المدة التي تعطىها التقارير المالية لا تعكس بشكل جيد و دقيق الوضع المالي للمؤسسة.

يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التحليل للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة و على أساسه يقوم المسيررون باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للقرارات المطبقة سابقا و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

المفصل الثاني

اتخاذ القرارات

المالية

تمهيد

تعتبر وظيفة اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في أي مؤسسة، بل يمكن القول أن الإدارة التي لا تمارس اتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن أن تسند لها وظيفة الإدارة و في هذا الفصل سنقوم بدراسة عملية اتخاذ القرارات حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

-المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات.

-المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية.

-المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات

تعد عملية اتخاذ القرارات عملية مهمة و حساسة في الإدارة ، حيث أي خطأ قد يكلف المنظمة تكاليف إضافية، و لهذا خصصنا هذا المبحث لنقدم فيه معلومات شاملة و مختصرة عن هذه العملية.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات الإدارية التي يكون لها الأثر البالغ في حياة المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار

هو جوهر ولب العملية الإدارية في أي مشروع وبشكل عام يعرف بأنه اختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، وبعبارة أخرى اتخاذ القرار هو ليس الاستجابة التلقائية ورد الفعل المباشر اللاشعوري وإنما هو اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، واعي قائم على التدبير والحساب في تفاصيل الهدف المراد تحقيقه والوسائل التي ينبغي استخدامها⁽¹⁾.

وبالنظر إلى أهمية تحديد مفهوم اتخاذ القرار قد تفرغ لهذا الغرض العديد من الكتاب والباحثين المختصين بالعلوم الإدارية ، والغرض من ذلك هو تحديد مفهوم علمي للقرار يمكن أن يتفق أو يبتعد عن المفهوم الدارج وذلك كما يلي:

يونغ : عرف القرار بأنه " الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموعة حالات محتملة في المنظمة "⁽²⁾.

أما **هاريسون**: يعرف القرار بأنه " اللحظة في عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات جعله يتخذ اختيار يوجه آلية قدراته وطاقاته لتحقيق غاياته ". من هذه التعاريف يمكن استنتاج أن اتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل في ظل توفر ظروف معينة لتحقيق نتائج وأهداف مسطرة.

1 - حسين بالعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 99.

2- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 75.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار

- من أهم المشاكل التي تواجه أي قرار مهما كان، هو عدم وجود أي قرار يرضي الجميع، وعموماً يمكن حصر هذه العوائق فيما يلي⁽¹⁾.
- عدم إدراك المشكلة وتحديد لها بدقة.
 - عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تحقق باتخاذ القرار.
 - البيئة أو المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا من أجل تحديد مزايا وعيوب البديل المتوقع.
 - شخصية متخذ القرار.

المطلب الثاني: أهداف و خصائص القرارات المالية

إن لعملية اتخاذ القرارات المالية عدة أهداف وخصائص سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف القرارات المالية

- يتطلب المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية الصلاحية في اتخاذ القرار أي أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات والمهارات والصفات التي تمكنه من اتخاذ النسبة العظمى من القرارات، ونظرياً فإن القرار السليم هو القرار الذي يترتب عنه زيادة الأرباح، و إذا ما تم إدخال عامل الوقت أو الزمن فهذا معناه أن القرار المتخذ قد يكون سليماً في لحظة معينة حيث يكون خاطئاً في لحظة أخرى⁽²⁾.
- لتقسيم القرارات المالية فلا بد أن ندرك أن اهتمام المسيرين لا يوجه فقط للأرباح في حد ذاته، بل يوجه أيضاً إلى توقيت هذه الأرباح، كما أن هدف تعظيم الربح هو هدف غامض لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر التوقيت أو عنصر الخطر، بالتالي يجب البحث عن هدف آخر للقرارات المالية وهو ما يتعامل مع التوقيت والخطر ليصبح الهدف هو تعظيم القيمة الحالية في المؤسسة وتتعاكس في زيادة السعر السوقي للسهم في حالة تداول أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، لتحقيق هذا الهدف هناك منهج يجب إتباعه مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوى التي تعرقل تحقيق الهدف وهذا المنهج هو:
- دراسة وتحليل البيانات الماضية أو التاريخية المتعلقة بالمشكلة الحالية والمستقبلية أيضاً.
 - تقييم هذه المعلومات والبيانات.
 - تعتبر هذه الخطوة الأكثر أهمية لأنها تتعلق باتخاذ القرار.
 - متابعة القرار.

1- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص41.

2- حنفي عبد الغفار. الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص169.

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه القرارات المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمنشأة كما ذكرنا سابقاً وهناك أهداف أخرى تسعى الإدارة المالية لتحقيقها وراء هذه القرارات وتتمثل في:

- 1- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المنشأة المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس الدرجة من المخاطر.
- 2- تحقيق سيولة نقدية كافية.
- 3- التشغيل وتحمل مصاريفه وأعبائه النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل.
- 4- سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ .

الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية

تصنف القرارات المالية إلى قرارات رئيسية وأخرى ثانوية، فمثال قرار إنشاء مصنع جديد هو قرار رئيسي وقرار تخفيض أرصدة أوراق القبض بسرعة تحصيل هذه الأرصدة هو قرار ثانوي بالإضافة إلى أنه يترتب على القرارات الرئيسية مخاطر أكبر من القرارات الثانوية نتيجة لعدم التأكد من النتائج المترتبة عليها بدقة ومن خصائص القرارات المالية ما يلي⁽¹⁾:

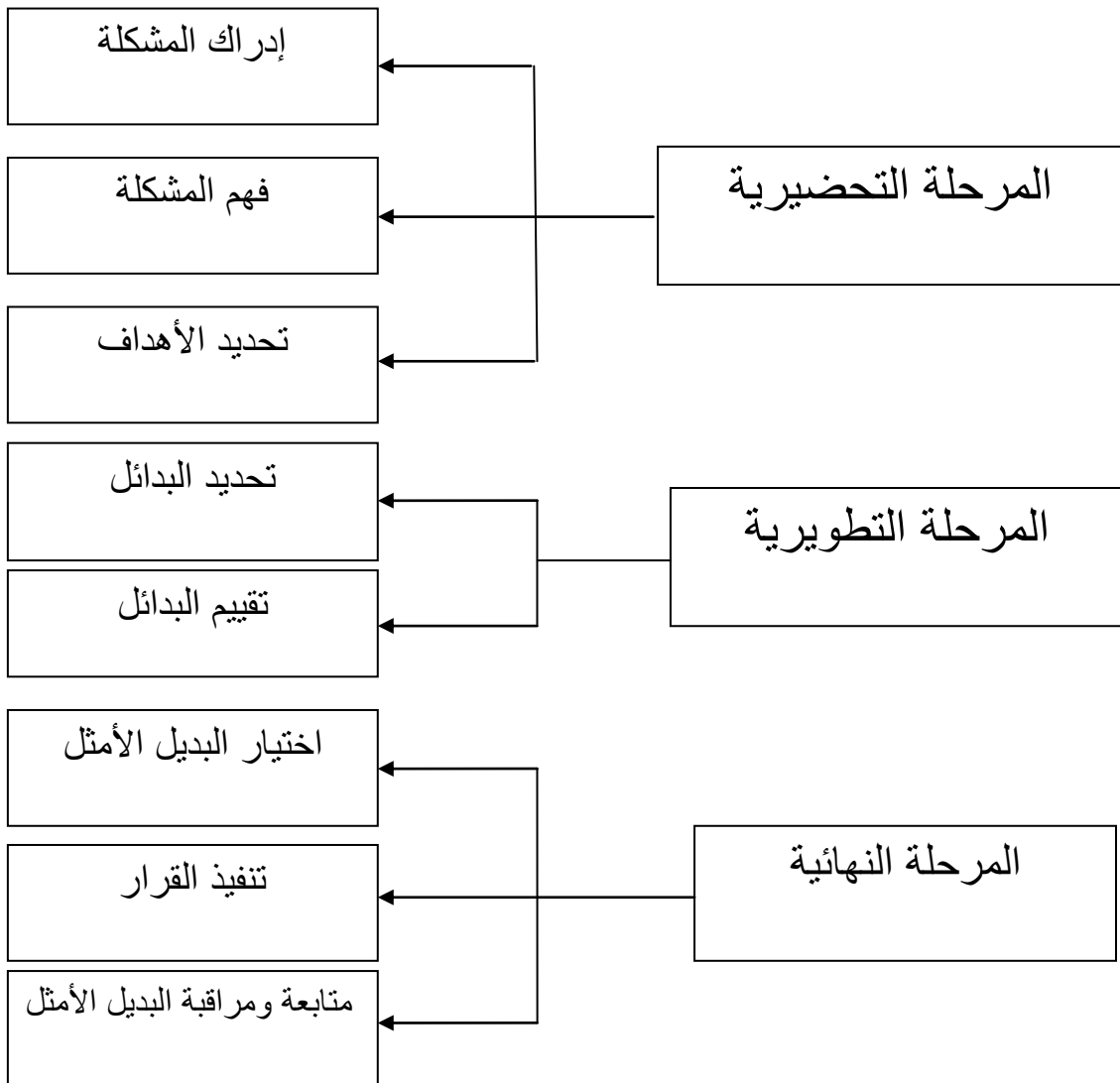
- 1- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة.
 - 2- القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.
 - 3- إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية.
- إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً بل تستغرق زمناً قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر و الفطنة واستغلال المعلومات استغلالاً عقلانياً.

1 خياد سليم رمضان، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 16-17.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك عدة تصنيفات وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة ، ويمكن تبني وجهة النظر حسب الشكل التالي :

الشكل رقم(01) : مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما يتم ذكره .

الفرع الأول : المرحلة التحضيرية

تتألف هذه المرحلة من ثلاث خطوات (1):

1- إدراك المشكلة

تنشأ المشكلة نتيجة وجود خلاف بين الحالة القائمة والحالة المرغوب الوصول إليها أي تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الانجاز أو الأداء الفعلي .
فيقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين لحل المشكلة القائمة يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو تغيير الحالة المرغوب في تحقيقها (الأهداف).

2- فهم المشكلة

يعني اكتشاف طبيعة المشكلة وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى، وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في شكل:

1 2 -مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل توقيت العمل والدوام للعاملين؛

2 2 -مشاكل حيوية: وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها؛

2 3 -وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعية كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المنظمة والتي يصعب التنبؤ بها كتعطل وسائل الإنتاج أو تأخر التمويل ووصول المواد.

3- تحديد الأهداف

يتوجب على المدير (متخذ القرار) من اجل حل المشكلة تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها .

1 - خليل محمد السماع وآخرون ، مبادئ إدارة الأعمال ، مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق، ص 102.

الفرع الثاني: المرحلة التطويرية

وتتألف من خطوتين هما⁽¹⁾:

1 - تحديد البدائل

البدائل هي الحلول أو الوسائل والأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، بحيث يجب القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج وتجارب الآخرين في نفس المجال وهذا في حدود الموارد المتاحة أمام متخذي القرار .

إن إيجاد الحلول البديلة يعتمد على التفكير الإبتكاري الذي يركز على التصوير والتنبؤ وخلق الأفكار، وفي هذه المرحلة لابد من طرح جميع الحلول والبدائل بغض النظر عن إمكانية تنفيذها من عدمه.

2 - تقييم البدائل

تعد هذه المرحلة صعبة جداً قياساً بالمراحل السابقة لأنها تتطلب تنبؤاً بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار وهذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد. كما تتمثل صعوبة هذه المرحلة في إن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعلياً في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفقاً لمعايير وأسس موضوعية من أجل تباين مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية :

- 1 2 - إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه؛
- 2 2 - التكاليف المالية لتنفيذه والأرباح التي يتوقع تحقيقها والخسائر محتملة الحدوث؛
- 2 3 - الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه ومدى استجابة المرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه؛
- 2 4 - اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه للسرعة المطلوبة عندما يكون الحل يتطلب السرعة والعجلة.

1- خليل محمد السماع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الفرع الثالث: المرحلة النهائية

وتتشكل من ثلاث خطوات⁽¹⁾:

1 - اختيار البديل الأنسب

في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهنا يقوم المدير الإداري باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة؛ فقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية للمنظمة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ، وهكذا فإن هذه المرحلة يراعى فيها عدة عوامل أهمها :

1 1 - التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ ومدى ملائمته للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة ؛

1 2 - الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة؛

1 3 - الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب ؛

1 4 - مراعاة اختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة ؛

2 - تنفيذ القرار

تعد هذه المرحلة تابعة للمرحلة السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملمس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري (المدير) لانجاز تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين ويعتبر القرار عديم القيمة والفائدة ما لم يتم تنفيذه.

3 - المتابعة والملاحظة والمراقبة

تتطلب هذه الخطوة من المدير متابعة تنفيذ القرار والتوجيه الذي يمارسه على مرؤوسيه المنفذين وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص الأخطاء لتطوير الحلول في المستقبل.

1- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "الاتصالات المعلومات والقرارات"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000، ص330.

المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية

خصصنا هذا المبحث لأنواع القرارات المالية المتمثلة في قرارات الاستثمار، قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح وكذلك العلاقة التي تربط بينهما، و التطرق لجميع الجوانب التي تخص هذه القرارات وما يتعلق بها.

المطلب الأول: القرارات الاستثمارية

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات المالية و أعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، و الغالب في هذه القرارات إن الإدارة المالية تلجأ لها أم لا في زيادة العائد على الاستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

الفرع الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية

يمكن القول أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين أو أكثر⁽¹⁾.

تتخصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية.

الفرع الثاني: خصائص القرارات الاستثمارية

أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص و من أهمها⁽²⁾.

1- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة .

2- القرار الاستثماري استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.

3- القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

4- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية و بالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

1 عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ،الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 38.

2 حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 69.

الفرع الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية

للقرارات الاستثمارية الكثير من التصنيفات و من أهم هذه التصنيفات و أكثرها شيوعا التصنيف الآتي⁽¹⁾:

1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: و يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف و يصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل لأفضل بناء على مدى ما يعود عليه عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، و من ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا الذي يحكم تفضيلا نه فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقا لهذا المدخل.

2- قرار قبول أو رفض الاستثمار: و في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

3- قرارات الاستثمار المناعة تبادليا: و في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار و لكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر.

4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد: يمكن اتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطرة و ذلك راجع لتوفر المعلومات و الدراية بالمستقبل و نتائجه، أما في ظروف المخاطر فيتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطرة و ذلك يرجع لقلّة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الاستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مغمرة و غير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات و ذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات.

5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي و هذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط و هي أيضا ليست بالكثيرة و لكن واقعنا العملي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي و الكمي معا.

الفرع الرابع: العائد و الخطر

1- العائد: هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة ، أما الربحية فتعني الاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العوائد مع خفض التكلفة، و هذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، و العائد قد يكون عوائد فعلية أو عوائد متوقعة⁽²⁾.

1 - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

2 - دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار الميسر للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص

يمكن قياس العائد باستخدام النسب المالية فيتم استخراج نسبة العائد على الاستثمار و العائد على حقوق الملكية و عائد الاحتفاظ بالأسم و فق المعادلة التالية⁽¹⁾ :

1-1- العائد على الاستثمار : و يقيس لنا مقدار العائد أي صافي الربح الذي نحصل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية.

العائد على الاستثمار = صافي الربح / إجمالي الأصول.

1-2- العائد على حق الملكية: يعد مقياس لمقدار كفاءة المشروع في استغلال أموال المالكين لتوليد الأرباح بعد الضريبة فيتم احتسابه كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية.

1-3- عائد فترة الاحتفاظ: يمثل العائد المتحقق من المحفظة الاستثمارية خلال فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية، و تأخذ هذه العوائد على الاستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات لأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية، و على شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، و يضاف إليها الأرباح الرأس مالية الناتجة عن الفرق بين سعر الشراء و سعر بيع الأصول المالية، و يمكن احتساب العائد كما يلي:

عائد الاحتفاظ = التدفقات الجارية + (سعر البيع - سعر الشراء) / سعر الشراء.

2-الخطر: هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمرئود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد تحقيق قيمة التدفقات، و مصادر الخطر متعددة و لكنها تصنف إلى مصادر خطر خارجية و مصادر خطر داخلية.

2-1- الخطر الخارجي: و هو الخطر الذي يأتي من البيئة المحيطة بالمشروع و خاصة الاقتصادية و

تكون بعيدة عن تأثير قرارات الإدارة أو الإدارة المالية للمشروع، و مصادرها متنوعة أهمها التغير في أسعار الفائدة و اختلاف القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم النقدي و الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد من رواج و انكماش.

2-2- الخطر الداخلي: هي مصادر الخطر التي تظهر من داخل المشروع و أهمها خطر المديونية المرتبطة بالتمويل من مصادر خارج المشروع و الائتمان التجاري الممنوح للعملاء و درجة السيولة التي تتم بها عناصر الموجودات و الخطر التشغيلي الناتج عن تأثير نسبة مساهمة الأصول الثابتة في رأس المال المشروع و طبيعة رأس المال و القدرة على الوفاء بالالتزامات.

1 - دريد كامل آل شيب ،مرجع سبق ذكره ، ص155-158.

3- علاقة العائد بالخطر

إن قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه تجاه الخطر الذي يتعرض له و لذلك فكل مستثمر تفضيل لدرجة الخطر فهناك المستثمر المتجنب للخطر و هناك المستثمر المحب للخطر، و بالتالي فإن العائد المتوقع هو الذي يقبله المستثمر لقاء الخطر الذي يتحمله.

3-1- تقييم الاقتراحات الاستثمارية

الخطوة الأهم في عملية التقييم و المفاضلة بين المشروعات هي الخاصة بدراسة و تحليل الربحية لكل بديل، أي التعرف على المنافع المتوقعة و مقارنة هذه المنافع بالتكاليف، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة، و بصفة عامة تضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما (1):

- مرحلة تحديد و دراسة العائد للاقتراح.
- مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الاقتراح و أثر الاستثمار على الهيكل المالي.

مرحلة تحديد العائد و تعني معرفة و قياس العائد المتوقع على الاستثمار بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الاستثمار، و هي تلك الخاصة بالفوائد على القروض و كذلك أقساط هذه القروض.

المرحلة الثانية و هي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدي العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه و أن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته، و تتضمن هذه المرحلة جانبين هما:

- **تحليل السيولة:** يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذه و تشغيل الاستثمار.

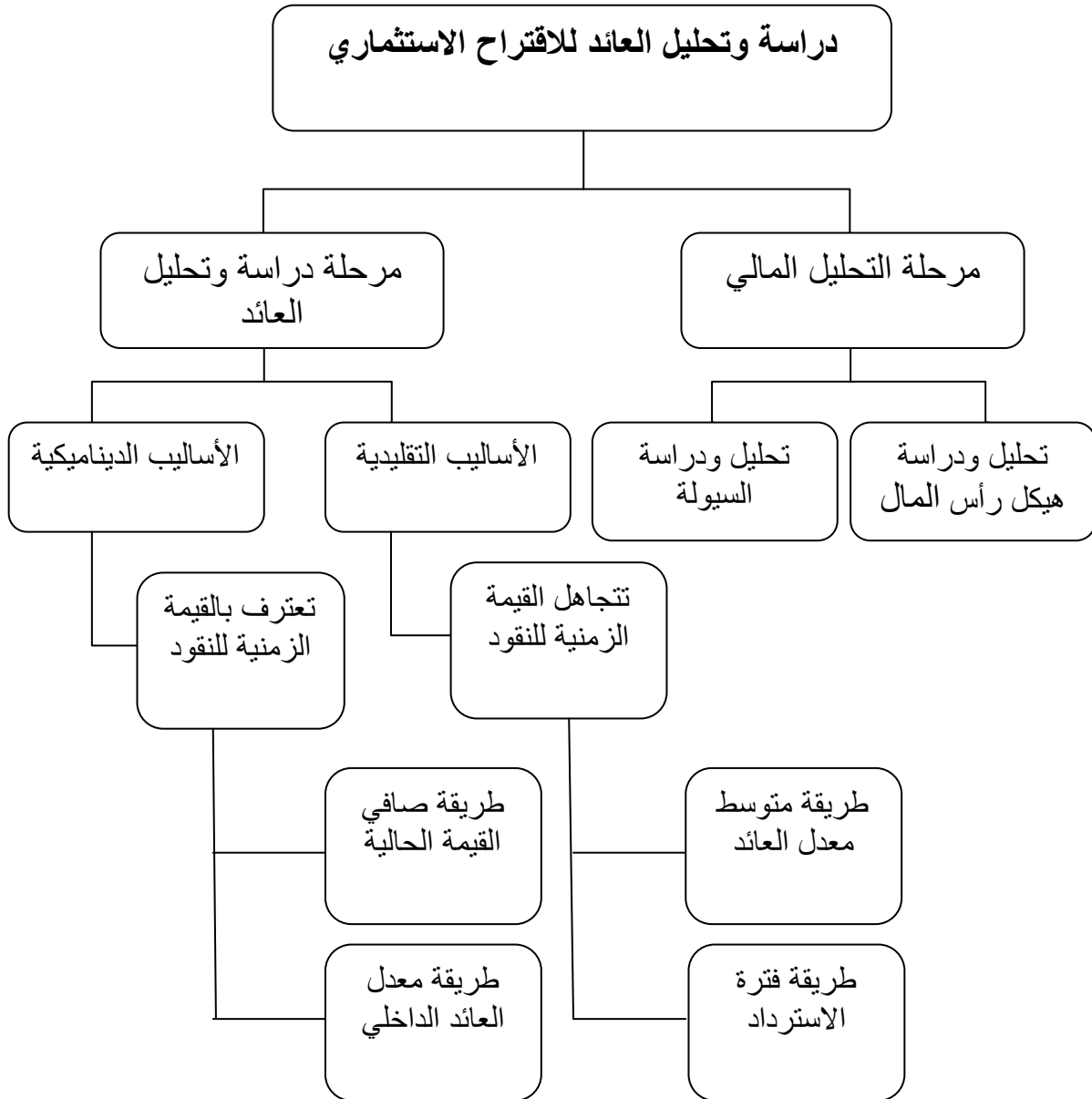
- **تحليل هيكل رأس المال:** يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الموائمة بين الاستثمار و التمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع و المدة.

بصفة عامة يتم تقييم مقترحات الاستثمار إما بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق الآتية التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

- المجموعة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، و تتضمن هذه المجموعة الطريقة المحاسبية (طريقة متوسط العائد، و طريقة فترة الاسترداد) و تسمى هذه المجموعة بالطرق التقليدية.
- المجموعة الثانية التي تسمى بالطرق الديناميكية ، حيث تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود، و تتضمن هذه المجموعة طريقة صافي القيمة الحالية و طريقة معدل العائد الداخلي

1 -حنفي عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ، ص269.

الشكل رقم (2): مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار و أساليب التقييم



المصدر : حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 270.

المطلب الثاني: قرارات التمويل

تحتاج المؤسسة إلى قرارات تهدف إلى تمويل عملياتها الإنتاجية، وذلك من خلال عدة طرق للتمويل لتحقيق عوائد منها .

الفرع الأول: تعريف قرارات التمويل

هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة⁽¹⁾.

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد و صياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال و التي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية للسهم.

إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي و بعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن: توفيرها في الوقت المناسب.

توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة.

توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.

استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

تعتبر الإدارة المالية جملة من المتغيرات ضرورية و أساسية في اتخاذ القرار التمويلي و هي:

هيكل التمويل المطلوب .

المرونة.

الكلفة.

الزمن.

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

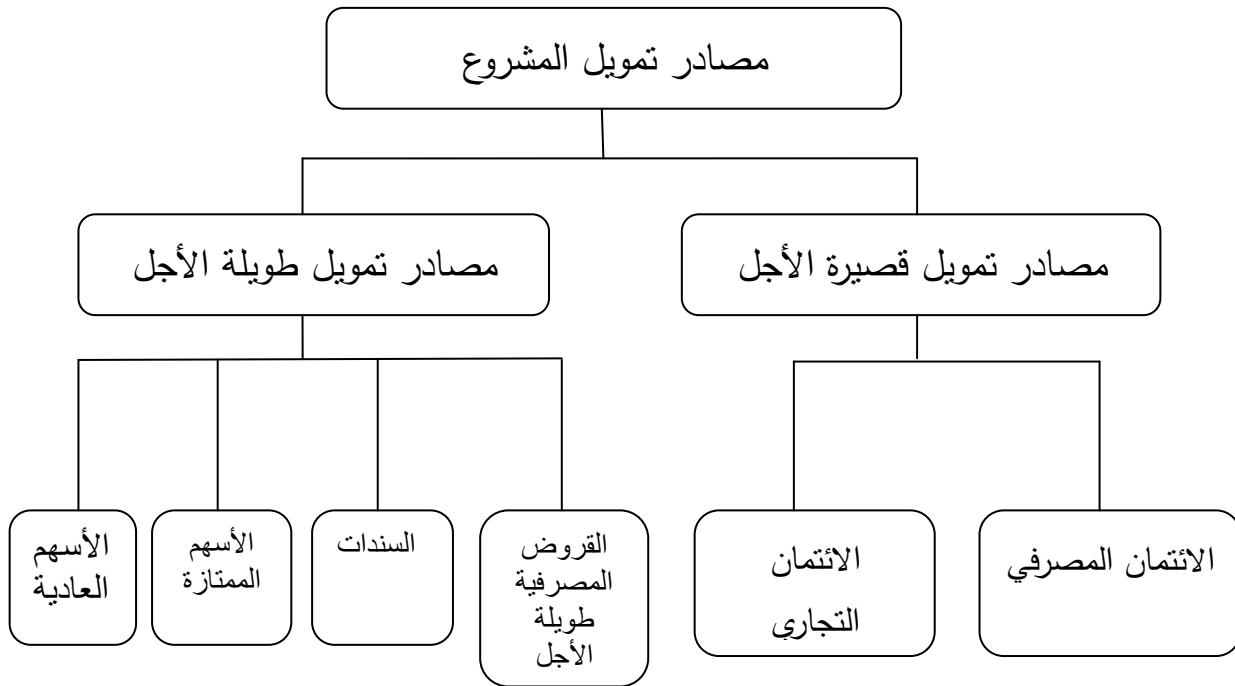
الفرع الثاني: مصادر التمويل

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال قصيرة الأجل و مصادر طويلة الأجل و الشكل

التالي يبين لنا أنواع هذه المصادر:

1 هليكة زغيب ، إلياس بوجعادة ، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2009، ص1.

الشكل رقم (3) : مصادر التمويل



المصدر: دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

1- مصادر التمويل طويلة الأجل

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة و تستخدم في الاستثمارات الطويلة، أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة و تقسم لقسمين⁽¹⁾:

1-1- مصادر التمويل الخارجي

هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المشروع و يمكن تصنيفها إلى نوعين من المصادر:

أ- أموال الملكية: وهي :

- الأسهم العادية: السهم وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام و لها القابلية على التداول و غير قابلة للتجزئة من قبل حاملها و لا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.

1 تجريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 200 - 218.

- الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح حاملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية و المتمثلة في حصول حاملها على نسبة أرباح ثابتة ، حصول حامل السهم على حقه أولاً في حالة التصفية ، و على غرار الأسهم العادية لا يحق لصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية.

ب- **الأموال المقترضة:** يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل.

- السندات : هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة و تطرح للتداول إلى الأفراد و المؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل ، و بفائدة سنوية و لها تاريخ استحقاق .

- القروض المصرفية طويلة الأجل : إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل و التي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي و تكون مدتها أكثر من سنة، و تمنح مثل هذه القروض من البنوك و مؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد، و يتم تحديد مبلغ القرض و سعر الفائدة و طريقة الدفع بالاتفاق مع المقرض و كذلك أسلوب إعادة المبلغ المقرض .

1-2- مصادر التمويل الداخلي

أ- **تصنيف مصادر التمويل:** هي تلك المصادر التي يحصل عليها داخل المشروع نفسه و يمكن تصنيفها إلى ما يلي⁽¹⁾ :

- الإهلاك_ يعرف على أنه مصرف لا يستخدم أموال الحاضر، و إن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيراد و احتجازه لفترة إلى أن يحين وقت أحلال الأصول التي خصم لحسابها أفساط الإهلاك.

- المؤونات: هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.

- الأرباح المحتجزة_ هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.

- الاحتياطات: الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع و لكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.

2- **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل و يمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما⁽²⁾ :

1- محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، مكتبة عين شمس ، مصر ، 1995 ، ص96.

2 حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

2-1- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، و يحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

2-2- الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، و عادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

3- هيكل التمويل و اختيار مصادر التمويل الخارجية (1):

3-1- هيكل التمويل

تؤثر طريقة التمويل في الشركة على ربحيتها، و بالتالي لا بد من اختيار هيكل التمويل المناسب، أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل، و الذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحيتها و بالتالي تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.

لا بد للإشارة إلى أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي يحمل الشركة كلفة المخاطر المالية و ترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره الشركة، فزيادة الأموال المقترضة إلى مجموع الأموال يعني أن الإدارة المالية ستتحمّل مخاطرة دفع كلفة نقدية ثابتة ممثلة بالفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المتوقعة و بين كلفة المخاطرة المالية، و من ذلك نلاحظ بأن هيكل التمويل الأمثل لا تحكمه القرارات الاعتبارية إنما قرارات مستمدة من سعي الإدارة المالية بتحقيق أهدافها بأحسن كفاءة و بأقل كلفة اقتصادية.

3-2- اختيار مصادر التمويل الخارجية:

يتأثر اختيار مصدر التمويل المناسب بالعديد من العوامل منها عوامل داخلية تتعلق بالمشروع نفسه و عوامل خارجية كطبيعة السياسات المالية المتبعة و هدف المشروع و إمكاناته المالية و سمعته في السوق و كفاءة الإدارة و النظرة المستقبلية و مدى توفر التمويل و مصادره و كلفته ، كلها عوامل تؤثر على اختيار أسلوب التمويل الأمثل و على العموم هناك مصدرين أساسيين للتمويل:

أ- **المصدر الأول:** الاقتراض و المقصود هو الحصول على الأموال من الغير على شكل قروض من خلال إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل.

1- تريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص234-235.

ب- المصدر الثاني: الملكية و هو المصدر الذي يعتمد على أصحاب المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة أو استخدام الأرباح المحتجزة و الاحتياطات للتمويل.

3-3- العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل

إن اختيار مصادر الأموال المناسبة أي تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمشروع يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، و إن اختيار مصادر تمويل الاستثمارات يعتمد على العديد من العوامل ذات الطابع التنافسي و أخرى ترتبط بالمشروع و طبيعة أعماله و ظروفه و الحالة الاقتصادية في البيئة المحيطة، و يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية ترتبط بالمشروع نفسه و عوامل خارجية⁽¹⁾:

أ- العوامل الداخلية

- * طبيعة الاستثمارات المقترحة تنفيذها و التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها و مركز المشروع و درجة ملاءته المالية.
- * تركيب هيكل رأس المال و نسبة المديونية و درجة سيولة الأصول و نسبة عنصر النقدية من هذه الأصول و معدل دوران البضاعة في المخزن.
- * أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة في السوق المالي ، و قدرتها على الاستمرار.
- * المخاطر التي يتعرض لها المشروع أو الاستثمارات المقترحة تنفيذها.
- * كفاءة إدارة الشركة و سمعتها.

ب- العوامل الخارجية

هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على اختيار مصدر التمويل نذكر قسم منها على سبيل المثال :

- * معدل أسعار الفائدة في السوق المالي و مدى توفر البدائل للتمويل.
- * القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل و الشروط المطلوب تحققها عند عملية الإصدار كالضمانات المطلوبة و حجم الاحتياطات الواجب احتجازها.
- * معدلات الضريبة على الدخل.
- * الدورات الاقتصادية من تضخم و كساد اقتصادي و مدى تأثير ذلك على المشروع و نسبة هذا التأثير.

1 حريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص236.

* طبيعة الاقتصاد و النشاط الاقتصادي و درجة انفتاح السوق و المنافسة و نوعية الاتفاقيات الاقتصادية الدولية و المنظمة إليها الدولة كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية و التجارة الحرة بين الدول و غيرها من الاتفاقات.

3-4- طرق اختيار مصادر التمويل

تعتمد الطريقة المتبعة في تقييم مصادر التمويل على الهدف من ذلك، ويمكن قياس تكلفة مزيج هيكل رأس المال الأمثل من خلال استخدام طريقة التكلفة المرجحة للأموال و أوزانها في ضوء هيكل رأس المال المشروع، و تعتمد طريقة كلفة الأموال بواسطة حساب كلفة التمويل لكل مصادر التمويل المختارة، كما يتم استخدام طريقة حساب ربحية السهم الواحد من خلال استخراج معدل الربح للسهم.

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار و قرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات و هي قرارات توزيع الأرباح، و تتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، و زمن توزيع الأرباح.

الفرع الأول: سياسة توزيع الأرباح

تتضمن سياسات التوزيعات اتخاذ قرار بتوزيع أو احتجاز الأرباح عادة لإعادة استثمارها في المنشأة، و هناك سياسات عديدة نذكر منها⁽¹⁾:

- 1- **سياسة فائض التوزيعات:** و تقوم هذه السياسة على أساس أن المستثمر يفضل قيام المنشأة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي يحققه المنشأة على الأرباح المعاد استثمارها يفوق العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.
- 2- **التوزيعات الثابتة:** و التي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، و تقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المنشأة.
- 3- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** و التي تنطوي على قيام المنشأة بإجراء حد أدنى من التوزيعات الثابتة و في الفترات التي ترتفع فيها أرباح المنشأة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.

1 - محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2010 ، ص 397.

4- خطة إعادة استثمار التوزيعات: تتيح هذه الخطة قيام المنشأة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، و تتلاءم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.

5- تجزئة الأسهم و التوزيعات في صورة أسهم: تقوم المنشأة بزيادة الأسهم المصدرة، و غالبا ما يؤدي ذلك لتخفيض سعر السهم، بينما تضير عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم إلى قيام المنشأة بدلا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية.

6- إعادة شراء الأسهم: تتضمن هذه العملية قيام المنشأة بشراء بعض الأسهم التي أصدرتها من قبل، و هو ما يترتب عليه تخفيض عدد أسهم المنشأة، و من ثم زيادة ربحية السهم، و غالبا ما يؤدي ذلك إلى زيادة سعر السهم، و هناك نوعين من عملية شراء الأسهم الأولى عندما يتاح للشركة أموال نقدية لتوزيعها على المساهمين، حيث تقوم توزيع هذه الأموال من خلال شراء الأسهم بدلا من دفع توزيعات نقدية، أما النوع الثاني فقد ترى إدارة المنشأة أن نسبة حق الملكية مرتفعة في هيكل رأس مال المنشأة، و هو ما يدفعها إلى إصدار سندات و استخدام حصيلتها في إعادة شراء الأسهم.

الفرع الثاني: المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير إلى بؤادر العمل بإستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات باستمرار هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا ، إن مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها و عمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح و التي يمكن إيجازها بالآتي :

1-الأرباح المتوقعة (ربحية السهم).

2-الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح.

3-النقد.

4-نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد .

5-القابلية للتسويق.

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرار

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيئها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات المالية.

المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري⁽¹⁾.

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته. **تحليل السيولة:** و هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الاستثمار. **تحليل هيكل رأس المال:** يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله و بما أن النسب المالية هي محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلوماتين الخاصتين إما بالقائمة و هي تزود الأطراف المعنية بالتحليل المالي فهم أفضل عن حقيقة وضع المنشأة و أما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا.

1 - حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره ، ص 272-283 .

سيقدم العدد الكبير للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط الربحية والسوق وعن مخاطرها، كسب السيولة و المديونية وخدمة الدين، كما أنه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات ، أو التعرف على أسباب المشكلة، بل يجب تحليل مجموعة من النسب أن عدد النسب المالية سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

و من أنواع النسب المالية نذكر ما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: نسب السيولة

تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرار و أهم هذه القرارات قرار التمويل و قرار الائتمان.

الفرع الثاني: نسب الربحية

محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، إذا فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية.

الفرع الثالث: نسب النشاط

تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة. و من استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار ما يلي:

الفرع الرابع: استخدامات النسب

1- استخدام النسب المالية في التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء

التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية و التقدير الشخصي و استرشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي و

تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات الداخلة و الخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية و التي تطلب زيادة بنود نقدية، الذم

1 -مبارك لسوس ، التسيير المالي ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 16.

نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات.

فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات المالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض و المخزون التي تساعدنا على اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

بالنسبة لتحليل الاستغلال الوظيفي فإنه يحدد المسؤوليات حسب الوظائف أي أنه يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة وتقسيمها في نهاية الدورة وبالتالي فهو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة واتخاذ القرارات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرار منها⁽¹⁾.

- قرار التوسع في حجم العمليات.

- قرارات البيع.

- قرار التغيير.

كما أن تحليل الاستغلال يساعدنا على اتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب لاتخاذ القرارات التخطيطية وهو التكلفة التفاضلية وحيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة متوقعة في المستقبل.

كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ورغم ذلك فهذه العناصر في مجملها البد أن تكون متغيرة، ويمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة أغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين وبصرف النظر عن كون هذا العنصر متغيرا أو ثابتا.

من خلال ما قلناه نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية.

1 - عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة، مصر، 1993، ص221.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات و ترشيدها نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميته و الخصائص التي تتميز بها إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم.

القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي هي القرارات الاستثمارية ، قرارات التمويل و سياسات توزيع الأرباح، حيث أن كل هذه القرارات تطلب لها معلومات دقيقة خاصة فيما يتعلق بالسيولة و الربحية و النشاط و الاستقلالية المالية.

إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب و مؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط و الربحية و غيرها، ثم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحليل المخاطر المالية و التشغيلية لتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرار . و بعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة المتمثلة في شركة استغلال و تسيير المحطات البرية.

الفصل الثالث
التحليل المالي
لشركة استغلال
وتسيير المحطة
البرية للبويرة

تمهيد

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها أو استمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أداءها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات شركة استغلال وتسيير المحطات البرية و التي هي محل دراستنا حيث اعتمدنا في هذا الفصل على معطيات و وثائق محاسبية خاصة بالشركة، و لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم عام لشركة استغلال و تسيير المحطة البرية SOGRAL .
- المبحث الثاني: دراسة و تحليل الميزانية المالية لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية.
- المبحث الثالث: تحليل جدول حساب النتائج لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة استغلال المحطات البرية SOGRAL

إن أهمية قطاع الخدمات كان من أهم اختيارنا لمكان إجراء الدراسة خاصة في الآونة الأخيرة حيث تحولت معظم الاقتصاديات إلى اقتصاد خدمي مبني على المعلومة والمعرفة، وكذا أهمية محطات النقل البري التي تعتبر فضاء تبادل من مهامه الأساسية تنظيم تدفق المسافرين القادمين من خارج المدينة و المتوجهين لخارجها و الهيئة المسيرة لمحطات النقل تعتبر مقدا لخدمة عمومية و لهذا فهي مطالبة بتأمين استمرارية الخدمة و إشباع طلب النقل أينما وجد، وفي هذا المبحث سيتم التعرف أكثر على شركة استغلال و تسيير المحطات البرية .

المطلب الأول: تعريف شركة استغلال وتسيير المحطات البرية

أضحت شركة استغلال و تسيير المحطات البرية للجزائر (SOGRAL) في غضون عقدين من النشاط أداة حتمية في تنمية قطاع النقل البري للمسافرين تأسست الشركة سنة 1994 بغرض تحسين تسيير مرافق نقل المسافرين و الأنشطة الملحقة و لقد شهدت تطورا معتبرا لشبكته التي تعد حاليا 63 محطة برية من خلال نوعية الخدمات التي تسعى لتوفير أحسن الشروط لراحة و أمن المسافرين.

عند تأسيسها لم تكن SOGRAL تعد سوى محطة الخروبة شرق العاصمة الحراش التي كانت سنة 1994 المحطة البرية الكبيرة و الوحيدة منذ الاستقلال و كانت مهمتها الوحيدة تتمثل في تحسين مفهوم المحطة البرية المختلفة عن محطة الحافلة من خلال حجم هذا المرفق و المرافق المدعمة لها (محلات مطاعم مقاهي صيدليات وكالات بريد حظائر لركن السيارات). مع مرور الزمن طورت SOGRAL شبكتها و عززتها من خلال التكفل بمحطات برية جديدة و إدخال وسائل تسيير جديدة.

تتوفر هذه المرافق منذ سنة 2007 بجهاز تسيير مندمج عززه وضع موزع تذاكر آلي و إعلان آلي للوجهات و مواعيد الرحلات، في نهاية سنة 2011 أضحت شبكة SOGRAL تضم 14 محطة في كل من الجزائر العاصمة ، بجاية ، جيجل ، البويرة ، سور الغزلان ، حاسي مسعود ، الجلفة ، عين وسارة ، مسعد، سيدي بلعباس ، عين تموشنت ، النعامة ، مشرية و عين الصفراء.

خلال سنة 2012 أدمجت عدة محطات ضمن الشبكة و هي محطات بسكرة غليزان ، تقرت ، تندوف ،المدية ،بشار ، بركة و خنشلة . يتمثل هدف السلطات العمومية في إنشاء محطة برية على مستوى كل ولاية حيث SOGRAL تعد أداة في تحقيق هذا الهدف. و بالتالي وصلت الجزائر سنة 2018 بمجموعة محطات 63 محطة برية حديثة بين الولايات، رافق هذا التقدم ارتفاع معتبر في عدد المسافرين العابرين من خلال هذه المحطات البرية.

المطلب الثاني: أهداف و مهام شركة استغلال و تسيير المحطات البرية

إن شركة استغلال وتسيير المحطات البرية والفروع التابعة لها سطرت عدة أهداف ومهام ، لتحقيق الريادة في مجال النقل البري في الجزائر .

الفرع الأول: أهداف شركة استغلال و تسيير المحطات البرية

تتلخص مجمل أهداف الشركة في :

- 1- التسيير الإداري الأمثل حيث توفر للمديرين و المسيرين المعلومات اللازمة و في الأجال المناسبة.
- 2- الوصول إلى إشباع حاجيات الزبائن و إرضائهم.
- 3- توفير أحسن ظروف للسفر.
- 4- توسيع السوق و تحسين صورة الشركة.
- 5- التحكم في التكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالصيانة.
- 6- تحقيق مردودية و أرباح منتظمة و متزايدة.
- 7- العمل على زيادة عدد المحطات .
- 8- تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن فيما يتعلق بتوفير الأمن، النظافة، الراحة و كذا الحجز و شراء التذاكر و الخدمات المقدمة على متن الحافلة.

الفرع الثاني: مهام شركة استغلال و تسيير المحطات البرية

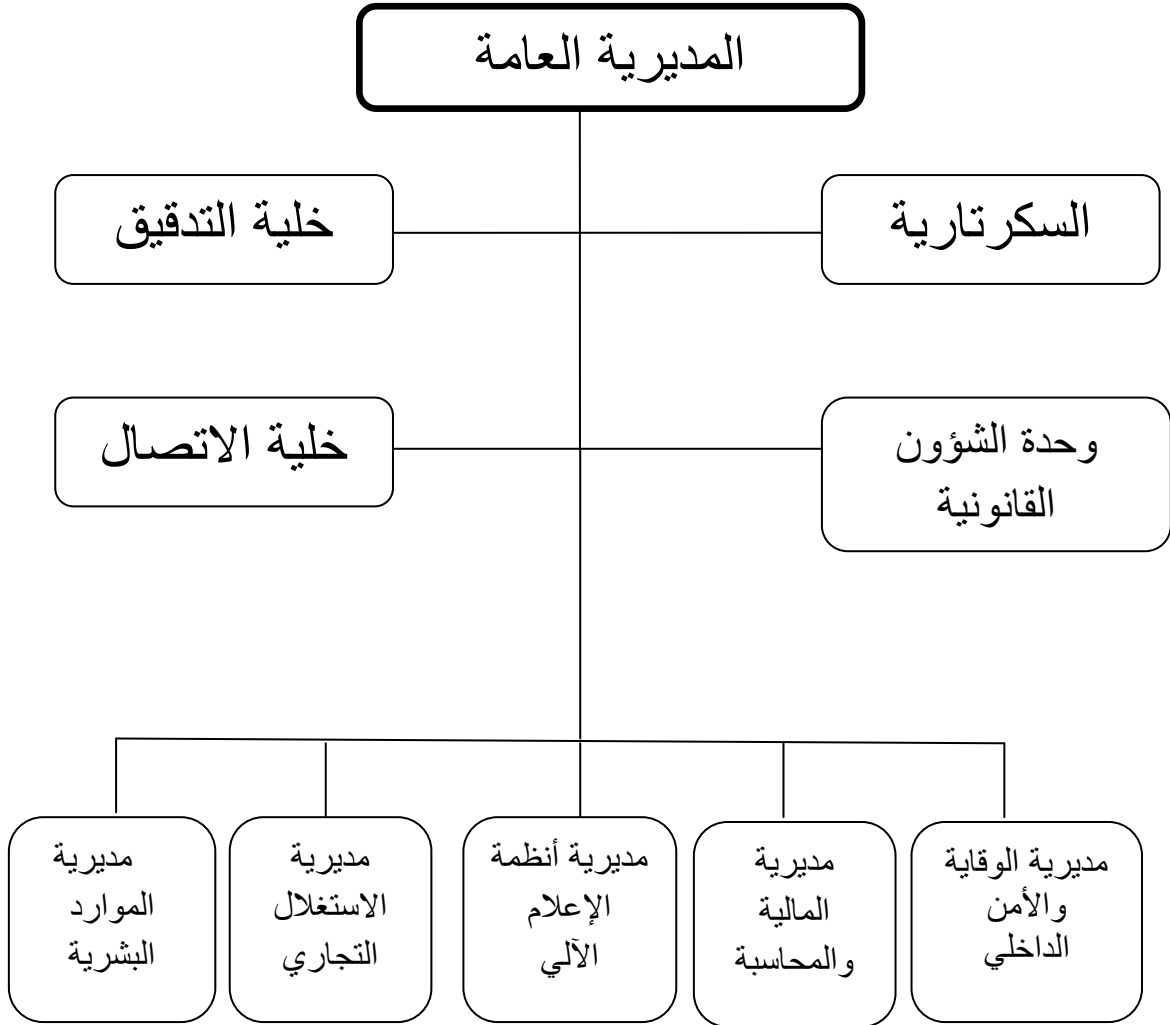
إن المهمة الرئيسية لشركة استغلال و تسيير المحطات البرية هي النقل البري للمسافرين والسلع حسب الطلب كما تعمل الشركة على:

- 1- نقل المسافرين .
- 2- تتنوع الخدمات في SOGRAL حيث تقوم بحفظ الأمتعة والموقف العمومي للسيارات وفضاءات التوقف وكراء الشباييك للناقلين وكذا كراء فضاءات الإشهار.
- 3- السهر على راحة المسافرين ومساعدتهم في التنقل في ظروف مريحة في الأيام العادية وأثناء المواسم والأعياد.
- 4- إيجار المحلات و استئجار الأرصفة .
- 5- السماح للمسافرين بالحجز المسبق، وما شأنه وضع تنظيم أحسن للرحلات.
- 6- الحجز الإلكتروني لتذاكر السفر في إطار التحسين المستمر للتكفل بالمسافرين.
- 7- تنظيم الأماكن الموجهة للمسافرين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة استغلال وتسيير المحطات البرية

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي لشركة استغلال وتسيير المحطات البرية بقليل من الشرح .

الشكل رقم (4) : الهيكل التنظيمي لشركة استغلال وتسيير المحطات البرية



المصدر :وثائق خاصة بشركة استغلال وتسيير المحطات البرية

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة SOGRAL من:

الفرع الأول: الإدارة العامة: تعتبر كمرکز لقيادة الشركة و تسييرها كما تحدد الوجهة المستقبلية لها و

تضع إستراتيجياتها و تتمثل مهامها فيما يلي:

تسيير أنشطة الشركة و مراقبة كل هيئة من هيئات الشركة.

تنفيذ قرارات الجهاز الإداري و تمثيل الشركة داخليا و خارجيا.

و تضم الإدارة كل من:

1- السكرتارية.

2- خلية مسؤولة عن التدقيق والرقابة الإدارية.

3- خلية الاتصال.

4- وحدة الشؤون القانونية

هذه المناصب ذات الصلة مباشرة بالإدارة العليا لأنها تشمل الوظائف التي يتم تنظيمها بين الإدارة العليا وجميع الهياكل الاجتماعية الأخرى (الإدارات والوكالات)، هذه المواقف التي تحافظ على الروابط الوظيفية مع جميع الهياكل الأخرى و تنقسم كذلك إلى عدة مديريات حيث:

1- مديرية الوقاية و الأمن الداخلي: أوكلت لها المهام التالية:

- متابعة المحيط الصحي و الأمن و تحسين نوعية بما يتوافق مع الظروف الجديدة.

- اقتراح الإجراءات المناسبة لمعالجة عدم ملائمة الظروف الصحية و الأمنية.

2- مديرية المالية و المحاسبة: تتجلى مهامها فيما يلي:

- إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبة و المالية.

- التنسيق بين الإدارات المختلفة للمؤسسة من جهة و الإدارة العامة من جهة أخرى بالسهر على

تطبيق القرارات في الإطار (القانوني ، المحاسبي و المالي).

3- مديرية أنظمة الإعلام الآلي: و من أهم مهامها ما يلي:

- اقتناء و تسيير وسائل الاتصالات.

- صيانة وسائل الاتصالات.

- إنجاز و تنظيم الاتصالات بين مختلف الفروع للشركة.

- تنظيم الاتصالات بين مصالح الشركة.

4- مديرية الموارد البشرية: من أهم وظائفها:

- التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة.

- المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية.

- العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية.
- السعي قدما على تنظيم و تأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.
- 5- مديرية الاستغلال التجاري : تسعى هذه المصلحة لإعداد المخططات متعددة السنوات لاستغلال إيرادات و تكاليف الاستغلال (لكل وحدة تابعة للشركة).

المطلب الرابع: تعريف شركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة

تأسست محطة البويرة عيقون محمد في سنة 2011 كما سبق وذكرنا ، بغرض تحسين تسيير مرافق نقل المسافرين والأنشطة الملحقة من خلال نوعية الخدمات التي تسعى لتوفير أحسن الشروط لراحة وأمن المسافرين.

تقع المحطة البرية للبويرة بجانب الطريق السريع شرق غرب في مدينة البويرة مخرج عين بسام هذا الموقع الاستراتيجي في الواجهة سهل عملية دخول وخروج الناقلين لكل الاتجاهات .

تتربع منشأة محطة البويرة على مساحة تقدر ب 4 هكتار وتتوفر على 50 رصيفا مخصصا لانطلاق ووصول حوالي 365 حافلة يملكها حوالي 200 ناقل، إضافة إلى أكثر من 100 سيارة أجرى متعاقدة مع إدارة المحطة ، والتي يعمل بها حوالي 67 موظف ، تم تسجيل في سنة 2017 ما يقارب 2 مليون مسافر عبر هذه المحطة .

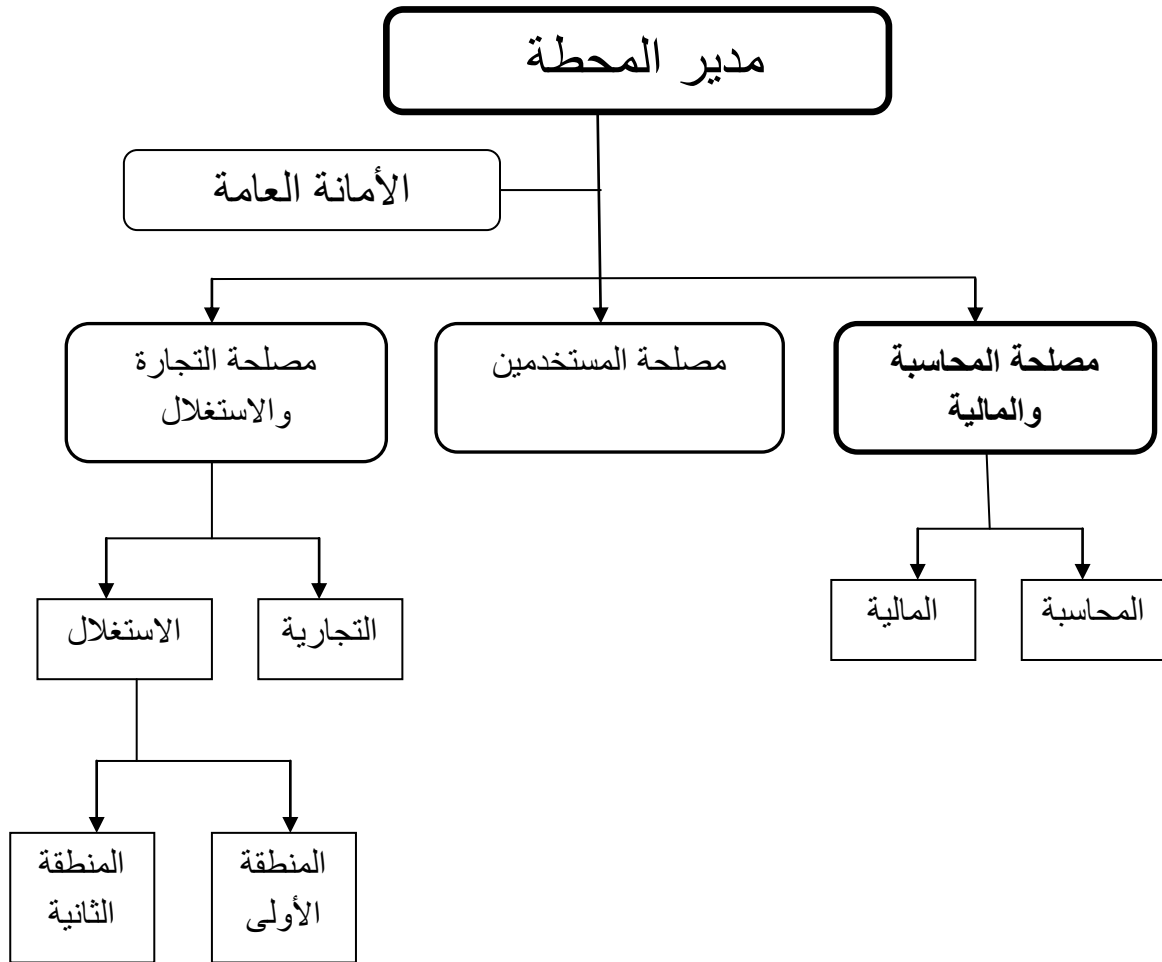
تساهم سيارات الأجرة في دعم الحافلات لنقل المسافرين من هذه المحطة نحو كل الاتجاهات، ويتم استغلال أرصفة محطة البويرة كمواقف محروسة، من قبل الناقلين العموميين والخواص بعد دفع التكلفة والتسعيرة المطبقة على الحافلة الواحدة سنويا.

ينص القانون المسير لمحطات النقل البري على كون تغيير تسعيرة النقل يتم بعد التشاور مع المتعاملين بالتنسيق مع مديرية المنافسة و الأسعار لولاية البويرة .

تضم محطة البويرة العديد من المحلات التجارية التي يتم كرائها حسب مساحة كل محل وتتم مراجعة تسعيرة كراء المتر المربع الواحد دوريا بالنظر إلى تقلبات سوق العقار والدورة الاقتصادية، إلا أن

تسعيرو كراء المحلات التجارية في محطة البويرة تعد جد معقولة مقارنة بأسعار السوق الحرة، خاصة أن الكثير من أصحاب المحلات يلجئون إلى إعادة تأجيرها بأسعار مضاعفة أحيانا إلى تجار آخرين.

الشكل رقم (5) : الهيكل التنظيمي لشركة استغلال و تسيير المحطة البرية للبويرة



المصدر : وثائق خاصة بشركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة

المبحث الثاني : دراسة و تحليل الميزانية المالية لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية

للبويرة

سنقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل الميزانية المالية لشركة استغلال و تسيير المحطات البرية باستخدام مؤشرات التوازن المالي من رأس المال العامل، أنواعه، احتياجات رأس المال العامل وصولاً للخزينة مع تفسيرها ، وقبل التطرق لهذه النقاط سنقوم بعرض الميزانية المالية للشركة.

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية لسنة 2016-2017

تعتبر الميزانية المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة والتي من خلالها تتمكن المديرية من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة. (الملحق رقم 07، 08)

الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم 01: الميزانية المالية المختصرة للأصول

2017		2016		البيان /السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
91.53%	365,055,398.24	91.26%	313,387,872.35	الأصول غ الجارية
8.47%	33,781,216.05	8.74%	29,993,494.12	الأصول الجارية
00	00	00	00	قيم الاستغلال
61.26%	20,694,108.8	64.64%	19,388,164.68	قيم محققة
38.74%	13,087,107.17	35.36%	10,605,329.44	قيم جاهزة
100%	398,936,614.29	100%	343,381,366.47	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

جدول رقم 02 : الميزانية المالية المختصرة للخصوم

2017		2016		البيان / السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
75.13%	299,638,501.52	83.35%	286,188,622.49	الموارد الدائمة
98.57%	295,342,113.81	99.16%	283,789,114.78	رأس المال الخاص
1.43%	4,296,387.71	0.84%	2,399,507.71	الخصوم غ الجارية
24.87%	99,198,112.77	16.65%	57,192,743.98	الخصوم الجارية
100%	398,836,614.29	100%	343,381,366.47	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: رأس المال العامل FR

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة و كما سبقت

الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل.

سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي:

جدول رقم 03 : أنواع رأس المال العامل لسنة 2016-2017

2017		2016		البيان / السنوات
299,638,501.52	286,188,622.49	365,055,398.24	313,387,872.35	
				الأصول الثابتة
(65,416,896.72)	(45,199,249.86)			رأس المال العامل الدائم
295,342,113.81	283,789,114.78	365,055,398.24	313,387,872.35	الأموال الخاصة
				الأصول الثابتة
(69,713,284.43)	(29,589,757.57)			رأس المال العامل الخاص
33,781,216.05	29,993,494.12			الأصول المتداولة
33,781,216.05	29,993,494.12			رأس المال العامل الإجمالي
4,296,387.71	2,399,507.71			ديون طويلة الأجل
99,198,112.77	57,192,743.98			ديون قصيرة الأجل
103,494,491.48	59,592,251.69			رأس المال العامل الأجنبي

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يمكن تسجيل عدتملاحظات منها:

- 1 - **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:** من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل قد انخفض خلال السنتين 2016-2017 و سالب، أي أنها لم تحتزم قاعدة التوازن المالي الأدنى مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير لأنه يتم تمويل جزء من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، و يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات، كأن تبيع جزء من أصولها الثابتة لمواجهة الديون قصيرة الأجل مما يدخلها في حالة خطر من أجل تحقيق التوازن المالي.
- 2- **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:** من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة و الاعتماد على موارد خارجية، و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر خارجية و هو مؤشر سلبي للمؤسسة على التبعية للأطراف الخارجية.
- 3- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.
- 4- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا ، و كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية و بسهولة.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

- يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا و مديونها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، و هو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل) .

جدول رقم 04 :احتياجات رأس المال العامل

2017	2016	السنوات / البيان
20,694,108.88	19,388,164.68	الأصول المتداولة - القيم الجاهزة
99,198,112.77	57,192,743.98	ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية
(78,504,003.89)	(37,804,579.3)	BFR

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات المدروسة و هذا يدل على أن موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها، فهي ليست بحاجة إلى وسائل مالية أخرى إضافية، بل يمكنها تمويل قيمتها الجاهزة بواسطة هذه القيم السالبة و الملاحظ أن هذه القيم في ارتفاع و هذا راجع إلى ارتفاع في موارد المؤسسة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: الخزينة TN

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب الخزينة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 05: الخزينة

2017	2016	السنوات / البيان
(65,416,896.72)	(45,199,249.86)	FR
(78,504,003.89)	(37,804,579.3)	BFR
13,087,107.17	(7,394,670.65)	TN

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

نلاحظ أن الخزينة خلال السنة 2016 كانت سالبة أي المؤسسة في حالة عجز بقيمة 7,394,670.65 أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ، أما في سنة 2017 أصبحت موجبة بقيمة 13,087,107.17 أي المؤسسة في وضعية حسنة حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة مقارنة بالسنة الماضية، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال تلك سنة 2017.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية حرجة سنة 2016 غير قادرة على تمويل دورة الاستغلال أما في سنة 2017 فالمؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية

من خلال الميزانيات المالية السابقة سنقوم بحساب وتحليل مختلف النسب المالية.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة ، و سوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة لموضوع الدراسة

1 - نسبة السيولة العامة:

جدول رقم 06: نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	2016	2017
أصول متداولة	29,993,494.12	33,781,216.05
د . ق . أ	57,192,743.98	99,198,112.77
السيولة العامة	0.52	0.34

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة خلال فترة الدراسة أصغر من 1 أي المؤسسة مولت

إستثماراتها بديون قصيرة الأجل و هذا يدل على وجود رأس المال العامل سالب خلال السنتين المدروستين أي أن المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون القصيرة الأجل .

2- نسبة السيولة المختصرة :

جدول رقم 07 : نسبة السيولة المختصرة

2017	2016	البيان / السنوات
33,781,216.05	29,993,494.12	أصول متداولة - مخزونات
99,198,112.77	57,192,743.98	د . ق . أ
0.34	0.52	السيولة المختصرة

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 0.3 و 0.5 نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنتين هي نسبة مقبولة مقارنة مع النسبة المرجعية أي يمكن للمؤسسة تغطية ديونها قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع المخزونات.

3- نسبة السيولة الآنية :

جدول رقم 08 : نسبة السيولة الآنية

2017	2016	البيان / السنوات
13,087,107.17	10,605,329.44	قيم جاهزة
99,198,112.77	57,192,743.98	د . ق . أ
0.13	0.18	السيولة الآنية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

كما سبق الإشارة فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة ، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيتها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.3 من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنة 2016 هي 0.18 وقدرت في 2017 ب 0.13 و هي أقل من النسبة المرجعية المدروسة و هذا يعني أن المؤسسة قد تلجأ إلى تحصيل مدينيتها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

4- نسبة سيولة الأصول

جدول رقم 09: نسبة سيولة الأصول

البيان / السنوات	2016	2017
الأصول الجارية	29,993,494.12	33,781,216.05
مجموع الأصول	343,381,366.47	398,836,614.29
سيولة الأصول	0.087	0.084

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

نلاحظ من الجدول أن نسبة سيولة الأصول لسنة 2016 هي 0.078 وخلال سنة 2017 هي 0.084 أي أصغر خلال السنتين المدروستين مقارنة بالنسبة المرجعية 0.5 أي أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول المتداولة و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة.

الفرع الثاني: نسب التمويل

1 -نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة

جدول رقم 10: نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2016	2017
الأموال الدائمة	286,188,622.49	299,638,501.52
الأصول الثابتة	313,387,872.35	365,055,398.24
نسبة التمويل الدائم	0.91	0.82

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من النسبة المرجعية 1 حيث في سنة 2016 بلغت 0.91 وانخفضت خلال سنة 2017 لتصل إلى 0.82 حيث أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها بنسبة 91% سنة 2016 وبنسبة 82% سنة 2017 عن طريق الأموال الدائمة والنسبة المتبقية تمول عن طريق الأصول الجارية وهي ليست وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة وعلى المؤسسة زيادة الأموال الدائمة أو التخلي عن بعض الأصول الثابتة حتى تحقق التوازن المالي .

2- نسبة التمويل الخاص

جدول رقم 11: نسبة التمويل الخاص

2017	2016	البيان / السنوات
295,342,113.81	283,789,114.78	الأموال الخاصة
365,055,398.24	313,387,872.35	الأصول الثابتة
0.80	0.90	نسبة التمويل الخاص

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

نسبة التمويل الخاص بالتقريب 1 أي جيدة مقارنة بالنسبة المرجعية خلال السنتين المدروستين أي أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بنسبة % 90 خلال السنة 2016 و بنسبة 80 % خلال السنة 2017 هذا يترجم وجود رأس مال خاص سالب خلال السنوات المدروسة أي على المؤسسة زيادة رأس المال الخاص لتغطية الأصول الثابتة.

3- نسبة الاستقلالية المالية

جدول رقم 12: نسبة الاستقلالية المالية

2017	2016	البيان / السنوات
295,342,113.81	283,789,114.78	الأموال الخاصة
103,494,491.48	59,592,251.69	مجموع الديون
2.85	4.76	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

الاستقلالية المالية تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون، و نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة مرتفعة خلال السنوات المدروسة أي يوجد ضعف في الديون و تغطيتها الأموال الخاصة بنسبة 4.76 خلال سنة 2016 ولكن انخفضت هذه النسبة خلال سنة 2017 إلى 2.85 وذلك لارتفاع مجموع الديون خلال هذه السنة، و منه فالمؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي.

4-نسبة القدرة على السداد

جدول رقم 13 : نسبة القدرة على السداد

2017	2016	البيان / السنوات
103,494,491.48	59,592,251.69	مجموع الديون
398,836,614.29	343,381,366.47	مجموع الأصول
0.25	0.17	نسبة القدرة على السداد

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة أقل من الواحد حيث في سنة 2016 بلغت نسبة الديون إلى الأصول 0.17 وخلال سنة 2017 بلغت 0.25 وهي نسب متدنية، و هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة الكبيرة على سداد ديونها في الأجل الطويلة و المتوسطة لأن مجموع الأصول أكبر من مجموع الديون.

الفرع الثالث: نسب المردودية

1- نسبة المردودية المالية

جدول رقم 14: نسبة المردودية المالية

2017	2016	البيان / السنوات
-17,682,825.82	-20,263,629.74	النتيجة الصافية
295,342,113.81	283,789,114.78	رؤوس الأموال الخاصة
-0.059	-0.71	نسبة المردودية المالية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن النتيجة الصافية كانت سالبة خلال سنوات الدراسة مقارنة بارتفاع في الأموال الخاصة، في سنة 2016 لاحظنا ارتفاع في نسبة العجز بنسبة 0.71 وتناقص العجز سنة 2017 إلى نسبة 0.059 ، وذلك راجع إلى أن الشركة حديثة النشأة ولا تزال تدفع حقوق إيجار القطعة الأرضية وهي تكاليف لا تغطيها دورة استغلال واحدة مما أثر سلبا على النتيجة الصافية .

2- نسبة المردودية الاقتصادية

جدول رقم 15 :نسبة المردودية الاقتصادية

البيان / السنوات	2016	2017
النتيجة الصافية	-20,263,629.74	-17,682,825.82
مجموع الميزانية	343,381,366.47	398,836,614.29
نسبة المردودية الاقتصادية	-0.058	-0.044

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية سالبة خلال سنوات الدراسة في سنة 2016 كانت نسبة العجز 0.058 لينخفض سنة 2017 إلى 0.044 وذلك راجع إلى أن الشركة حققت النتيجة الصافية سالبة مقارنة مع الارتفاع الكبير لحجم الأصول.

المطلب الرابع: تحليل جدول حساب النتائج لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية

للبويرة

سنقوم في هذا المبحث بدراسة جدول حسابات النتائج لشركة استغلال و تسيير المحطة البرية و تحليل الحسابات الخاصة بالتسيير والتي تتمثل في الأعباء الخاصة و إيرادات المؤسسة.

الفرع الأول: جدول حساب النتائج

فمن خلال هذا الجدول سنقوم بإعداد و إظهار جدول حساب النتائج لسنة 2016-2017 وفقا للنظام المالي المحاسبي الجديد.

جدول رقم 16: جدول حسابات النتائج لسنة 2017

2016	2017	ملاحظة	البيان
50,588,572.81	51,085,065.01		المبيعات والمنتجات الملحقة تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
50,588,572.81	51,085,065.01		1- إنتاج السنة المالية
-2,539,054.35 -49,564,613.26	-2,901,599.17 -40,755,297.71		المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
-52,103,667.61	-43,656,896.88		2- استهلاك السنة المالية
-1,515,094.80	7,428,168.13		3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-19,353,230.76 -1,025,521.00	-25,960,052.55 -995,785.00		أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة
-21,893,846.56	-19,527,669.42		4- الفائض الإجمالي للاستغلال
1,577,222.86 -395.90 -147,470.62	1,988,015.41 -143,171.81		المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
-20,464,490.22	-17,682,825.82		5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
-20,464,490.22	-17,682,825.82		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
200,860.48			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
52,165,795.67	53,073,080.42		مجموع منتجات الأنشطة العادية
-72,429,425.41	-70,755,906.24		مجموع أعباء منتجات الأنشطة العادية
-20,263,629.74	-17,682,825.82		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير عادية للمنتجات (يطلب بيانها) عناصر غير عادية للأعباء (يطلب بيانها)

			9-النتيجة غير العادية
-20,263,629.74	-17,682,825.82		10-النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر :وثائق محاسبية للشركة (الملحق رقم 09)

الفرع الثاني: تحليل حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من حسابين رئيسيين هما الحسابات الخاصة بالتسيير والتي تتمثل في الأعباء الخاصة وأما الثانية فتتمثل إيرادات المؤسسة.

جدول رقم 17 : دراسة التغيرات في التكاليف

2017	2016	التكاليف
(2,901,599.17)	(2,539,054.35)	المشتريات المستهلكة
14.37%		نسبة التغير
(40,755,297.71)	(49,564,613.26)	الخدمات الخارجية
-17.77%		نسبة التغير
(25,960,052.55)	(19,353,230.76)	أعباء المستخدمين
34.13%		نسبة التغير
(995,785.00)	(1,025,521.00)	الضرائب والرسوم المدفوعة المشابهة
-2.89%		نسبة التغير
	(395.90)	الأعباء العملياتية الأخرى
-100%		نسبة التغير
		الأعباء المالية
		نسبة التغير
(143,171.81)	(147,470.62)	مخصصات الاهتلاك ومؤونات وخسائر القيمة
-2.91%		نسبة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

فيما يخص تكاليف المؤسسة فهي تتمتع بنصيب كبير من المصاريف حيث تمثل كل من مصاريف المستخدمين، المواد و اللوازم و الخدمات الجزء الأكبر من المصاريف.

لهذا الغرض قمنا بدراسة التغيرات الحاصلة في المصاريف فتبين لنا أن:

-المشتريات سجلت ارتفاعا خلال سنة 2017 بنسبة 14.37% مقارنة بسنة 2016 .

-الخدمات الخارجية سجلت انخفاضا لسنة 2017 بنسبة 17.77% مقارنة بسنة 2016.

- أما مصاريف المستخدمين سجل ارتفاعا بنسبة 34.13% خلال سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016، يرجع ذلك إلى زيادة عدد المستخدمين في الشركة.

- و فيما يخص الضرائب و الرسوم فسجلت تراجعا بنسبة 2.89% في سنة 2017 مقارنة مع 2016.

- أما الأعباء العملياتية سجلت انخفاضا ملحوظا قدر بنسبة 100% في سنة 2017.

- و كذلك الحال مع مخصصات الإهلاكات حيث انخفضت بنسبة 2.91% في سنة 2017.

على الشركة مواصلة تخفيضها للمصاريف المشتريات والخدمات الخارجية ومصاريف المستخدمين باعتبارها أكبر المصاريف على عاتق الشركة والتي أدت إلى نتيجة صافية سالبة.

جدول رقم 18 : دراسة التغيرات في الإيرادات

2017	2016	الإيرادات
51,085,065.01	50,588,572.81	المبيعات والمنتجات الملحقة
0.98%		نسبة التغير
1,988,015.41	1,577,222.86	المنتجات العملياتية الأخرى
26.04%		نسبة التغير
53,073,080.42	52,165,795.67	عناصر عادية
1.73%		نسبة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

خلال دراسة تغير الإيرادات نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في نسبة الإنتاج المباع بنسبة

0.98% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ، أما المنتجات العملياتية فقد ارتفعت كذلك بنسبة

26.04% في 2017 ليتواصل هذا الارتفاع كذلك بالنسبة للعناصر العادية بنسبة 1.73% أما الإيرادات

الأخرى فقد كانت معدومة خلال سنوات الدراسة.

ينبغي على الشركة مواصلة دعم هذا الارتفاع في الإيرادات لتحقيق نتيجة صافية موجبة .

من خلال ما سبق نجد أن المؤسسة في حالة عدم توازن مالي وهي في وضعية حرجة.

بعدما قمنا بتحليل ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتناسب مع وضعية المؤسسة من بين البدائل المقترحة ، وذلك بعد التحديد الجيد للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة ، يمكن أن تتمثل هذه القرارات فيما يلي :

-تعديل القرار الاستثماري بتخفيض الأصول الثابتة من خلال تخفيض التثبيات المادية العاطلة.
-تعديل قرار التمويل عن طريق خفض التمويل بالديون قصيرة الأجل، واللجوء إلى التمويل المناسب للمؤسسة.

-المحافظة على الطاقة الإنتاجية وزيادتها.

- رفع مدة تحصيل قيمة الحقوق لدى العملاء.

ومن هذا نجد أن متخذي القرارات في المؤسسة يجب عليهم الاعتماد على التحليل المالي لاستطاعتهم اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة وتحسين مستواها وأدائها في المحيط الموجودة فيه، وحسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة.

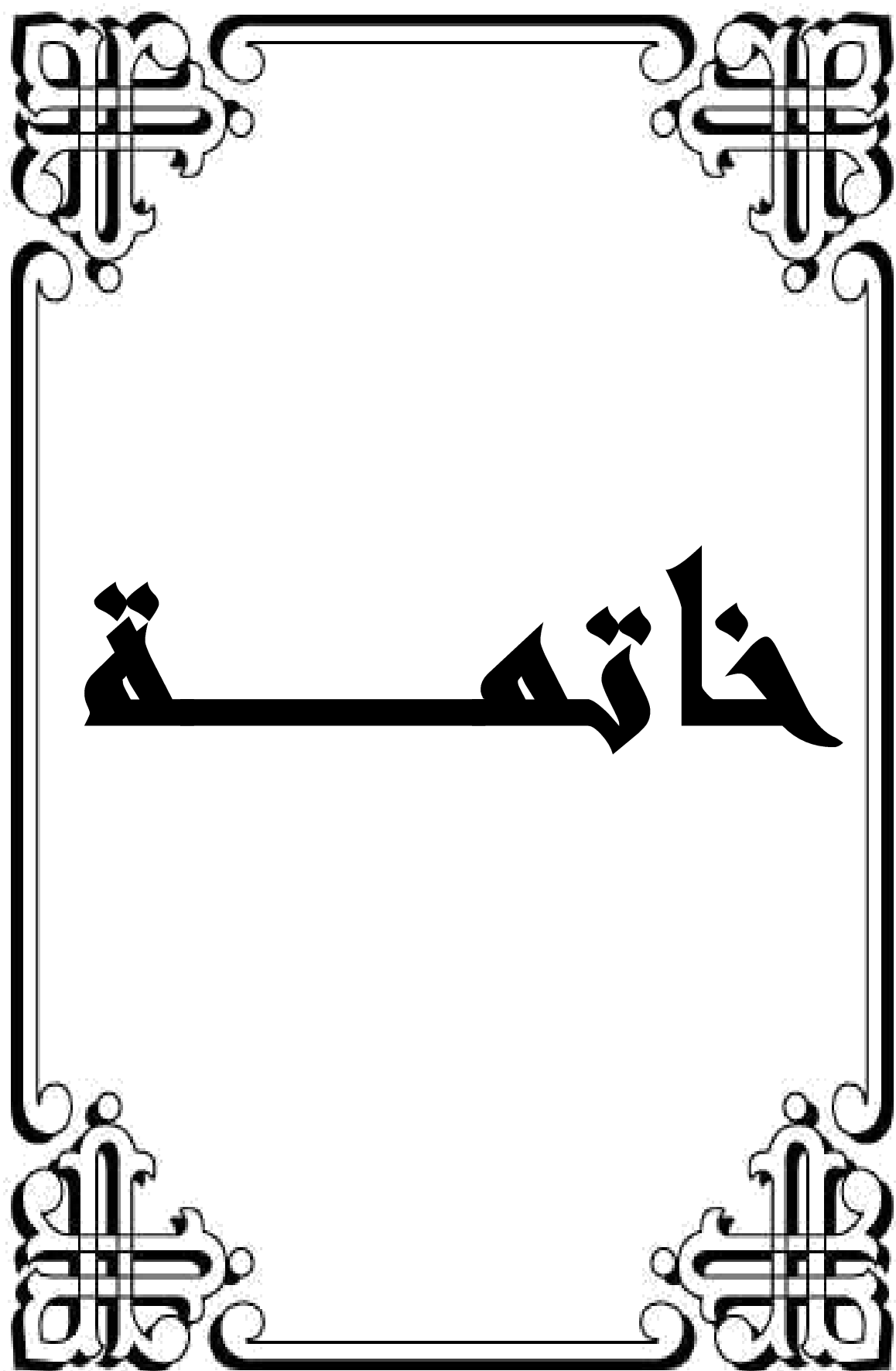
خلاصة

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة و هو البقاء و الاستمرارية و تحقيق الأرباح و الوصول إلى الأهداف المسطرة بكل فعالية يتطلب منها القيام بإتباع طريقة وقائية تتمثل في التحليل المالي لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات لشركة SOGRAL فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها ، بالإضافة إلى عرض مهامها وأهدافها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي للشركة ثم عرضنا الميزانية المالية لسنتي 2016 و 2017 .

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق توازن مالي خلال سنة الدراسة 2016 حيث حققت خزينة صافية سالبة ، أما في سنة 2017 فقد حققت توازن مالي وذلك من خلال تحقيقها للخبزينة الصافية موجبة ، و رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاخلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في أن رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة أي أنها لم تستطع تحقيق التوازن المالي، و احتياجات رأس المال العامل سالب أيضا هذا ما يفسر أن موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها.

نسبة السيولة منخفضة أي أن المؤسسة في وضعية حرجة مما يستلزم عليها الزيادة في قيمة الأصول أو التخفيض في الديون قصيرة الأجل و كذلك يجب عليها إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيتها ، قدرة المؤسسة على تغطية ديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها أي أن المؤسسة لديها استقلالية مالية و تعتمد على التمويل الداخلي.

في الأخير يمكن القول أنه لم تستطع الشركة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة لسنتين متتاليتين كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة .



خاتمة

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة أمر ضروريا ، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلى اعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرارات المالية ، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة و الجهود المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، إن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تقاديبها في المستقبل، و نقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في اتخاذ القرارات المناسبة لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

1 - نتائج اختبار الفرضيات

-يعتبر التحليل المالي أحد الركائز لبقاء المؤسسة و استمراريتها.
-تستخدم مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل و تغطية ديونها و احتياجاتها و اتخاذ قرارات الاستثمار.
-التحليل المالي هو أحد المعطيات فقط التي تمكن المسيرين من اتخاذ القرارات المناسبة.
-يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من إنجازها.

2 - النتائج المستخلصة من الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا من خلال فصولها النظرية والتطبيقية إلى بعض النتائج نذكر منها ما يلي:

- التحليل المالي أداة جد فعالة لكشف وتشخيص وضعية المؤسسات، كما له دور مهم في ترشيد قرارات المدراء من خلال التفسيرات التي يعطيها، ومن خلال تطبيق طرق وأدوات التحليل المالي على القوائم المالية لشركة استغلال وتسيير المحطة البرية للبويرة لسنة 2016-2017 تبين أن:
- رأس المال العامل الدائم سالب أي أن المؤسسة لم تستطع تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الموارد الدائمة لم تغطي الديون طويلة الأجل.
- رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال السنتين، مما يدل على أن المؤسسة مهتمة بالاحتفاظ بالسيولة الأجنبية.
- أما احتياجات رأس المال العامل الدائم فهو سالب، وهذا ما يفسر أن موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها، فهي ليست بحاجة إلى وسائل مالية أخرى إضافية.
- الخزينة موجبة خلال سنتي 2016 و 2017 و هذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- نسبة السيولة منخفضة أي أن المؤسسة في وضعية حرجة مما يستلزم عليها الزيادة في قيمة الأصول أو التخفيض في الديون قصيرة الأجل و كذلك يجب عليها إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها.
- قدرة المؤسسة على تغطية ديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونات أي أن المؤسسة لديها استقلالية مالية و تعتمد على التمويل الداخلي.
- هناك تراجع في أداء المؤسسة هذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل مردودية المؤسسة ما أدى إلى عدم كفاءتها في استغلال الأموال الخاصة للمؤسسة.

3- توصيات الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة.

- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الادارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- توصى بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.

4 - أفاق الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي أثناء قيام بهذه الدراسة حيث صدفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة حيث يتم تلخيصها في النقاط التالية:

- ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة؟

- ما دور التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة؟

كل هذه الاقتراحات لا بد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى الجانب النظري الذي هو في غاية الأهمية.

المراجع

I. الكتب :

- 1- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "الاتصالات والمعلومات والقرارات"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000.
- 2- إسماعيل عرجاجي ، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 3- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية ، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000.
- 4- الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر للتوزيع، الأردن، 2004.
- 5- دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار الميسر للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006 .
- 6- حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن، 2004 .
- 7- حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و معاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008.
- 8- حسين بالعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
- 9- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار، المكتبة العربية، مصر، 2000.
- 10- خليل محمد الحسن الشماع وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال، مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق.
- 11- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
- 12- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2001.

- 13- زياد رمضان ، أساسيات التحليل المالي ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1997.
- 14- زياد سليم رمضان، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الرابعة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 1996.
- 15- مبارك لسوس،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 16- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع ،الاردن، 2000.
- 17- محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي (شركات و أسواق) ، دار المريخ للنشر، السعودية ، بدون سنة.
- 18- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2010 .
- 19- محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، مكتبة عين شمس ، مصر ، 1995، .
- 20- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي) ، الجزء الأول ، دار النهضة العامة، الجزائر، 1998 .
- 21- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 .
- 22- عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية مصر ، 2001.
- 23- علي محمد حسين، الإدارة المالية، دار المعارف، مصر، 1976.
- 24- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة، مصر، 1993 .
- 25- رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع، مصر، ، 1997 .

26- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر ، 2012 .

.II الجرائد الرسمية :

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، بتاريخ 25 مارس 2009.

.III الكتب باللغة الفرنسية:

1- Pierre conso , la gestion financiere de l'entreprise , edition nor , paris,1999.

.IV الملتقيات:

1 - مليكة زغيب ، إلياس بوجعادة ، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2009.

المراجع

الملحق رقم 01

نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة في ...

N اهتلاك / رصيد	N إجمالي	الأصول
		<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق الشراء</p> <p>التثبيتات المعنوية</p> <p>التثبيتات العينية</p> <p>اراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيتات عينية اخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها</p> <p>التثبيتات الجاري إنجازها</p> <p>التثبيتات المالية</p> <p>السندات الموضوعه موضع المعادله</p> <p>المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه</p> <p>السندات الأخرى المثبتة</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصل</p>
		<p>مجموع الأصول غير الجارية</p>
		<p>أصول جارية</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات دائنة و استخدامات مماثلة</p> <p>الذوائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب و ماشايها</p> <p>الأصول الأخرى الجارية</p> <p>الموجودات ومايمائلها</p> <p>توظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى</p> <p>الخزينة</p>
		<p>مجموع الأصول الجارية</p> <p>المجموع العام للأصول</p>

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

الملحق رقم 02

نموذج للميزانية (جهة الخصوم) ميزانية السنة المالية المقفلة في

N	الخصوم
	<p>رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب علاوات واحتياطات _ احتياطات مدمجة (1) فلوق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)</p>
	المجموع (1)
	<p>الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا</p>
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	<p>الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم</p>
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	مجموع عام الخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 29.

الملحق رقم 03

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			<p>المبيعات والمنتجات الملحقة</p> <p>تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع</p> <p>الإنتاج المثبت</p> <p>إعانات الاستغلال</p> <p>1- إنتاج السنة المالية</p> <p>المشتريات المستهلكة</p> <p>الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى</p> <p>2- استهلاك السنة المالية</p> <p>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</p> <p>أعباء المستخدمين</p> <p>الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة</p> <p>4- الفائض الإجمالي للاستغلال</p> <p>المنتجات العملياتية الأخرى</p> <p>الأعباء العملياتية الأخرى</p> <p>المخصصات للاهتلاكات و المؤونات</p> <p>استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات</p> <p>5 - النتيجة العملياتية</p> <p>المنتجات المالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p>6 - النتيجة المالية</p> <p>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</p> <p>الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية</p> <p>مجموع منتجات الأنشطة العادية</p> <p>مجموع أعباء منتجات الأنشطة العادية</p> <p>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>عناصر غير عادية للمنتجات (يطلب بيانها)</p> <p>عناصر غير عادية للأعباء (يطلب بيانها)</p> <p>9-النتيجة غير العادية</p> <p>10-النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية</p> <p>11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</p> <p>ومنها حصة ذوي الأقلية (1)</p>

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 30.

الملحق رقم 04

جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			<p>رقم الأعمال كافة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات عملياتية أخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء عملياتية أخرى النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاستهلاك) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغييرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنوّجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأهليّ (1) حصة المجمع</p>
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص 31.

الملحق رقم 05

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية عينية و معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
			<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 35.

الملحق رقم 06

جدول تغير الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 37.